ICC-ASP/6/15/Add .1

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
2 October 2007
ARABIC
Original: English

الدورة السادسة

نيويورك

٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر- ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧

انتخاب قضاة لملء ثلاثة شواغر قضائية في المحكمة الجنائية الدولية

إضافة

المرفق الأول

قائمة مرتبة أبجديا بأسماء المرشحين

(مع بيان المؤهلات)

المحتويات

	الاسم والجنسية *	*الصفحة*
١-	كوت، برونو (فرنسا).....	٣
٢-	ديكسون غراتسييلا (بنما)	١٢
٣-	نسيرينكو، دانييل دافيد نتاندا (أوغندا).....	٢٣
٤-	برماناند، جان أنجيلا (ترينيداد وتوباغو)	٣٨
٥-	سايغا، فوميكو (اليابان).....	٤١

* والدولة القائمة بالترشيح أيضا ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

١- كوت، برونو (فرنسا)

[الأصل: بالفرنسية/ الإنكليزية]

مذكرة شفوية

تهدي سفارة فرنسا بمملكة هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتتشرف بإبلاغكم بأن حكومة الجمهورية الفرنسية قررت ترشيح السيد برونو كوت، رئيس الدائرة الجنائية بمحكمة النقض حاليا، لانتخابه قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية خلال الانتخابات التي ستجري أثناء الدورة السادسة لجمعية الدول الأطراف في نيويورك في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ويقدم ترشيح السيد كوت، المرفق سيرته الذاتية باللغتين الفرنسة والإنكليزية طيه، عملا بالأحكام الواردة في الفقرة ٤(أ)'٢'من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي "وفقا للإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لتسمية مرشحين لتلك المحكمة".

ويستند الترشيح إلى التوصية التي تلقتها الحكومة من المجموعة الفرنسية بمحكمة التحكيم الدائمة في رسالة رئيس المجموعة، السيد غيلبرت غيوم، المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، المرفق نسخة منها أيضا.

وكما يتبين من سيرته الذاتية المرفقة ومن البيان التفصيلي الذي أعد وفقا للفقرة ٤(أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي المرفق أيضا، يستوفي السيد برونو كوت جميع الشروط المنصوص عليها في الفقرة ٣ من هذه المادة.

وكان السيد كوت، قبل عمله رئيسا للدائرة الجنائية بمحكمة النقض مدة سبع سنوات، مديراً لإدارة القضايا الجنائية والعفو بوزارة العدل، ونائبا عاما بمحكمة استئناف فرساي، والمدعي العام للجمهورية بمحكمة باريس الكلية، ثم محاميا عاما بمحكمة النقض. ولذلك تتوافر في السيد كوت كفاءة ثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، والخبرة المناسبة اللازمة، سواء كقاض أو مدع عام أو محام، في مجال الدعاوى الجنائية.

والسيد كوت من رعايا فرنسا فقط وهو مرشح للإدراج بالقائمة ألف على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

...

***

بيان المؤهلات

يقدم هذا البيان التفصيلي بناء على الفقرة ٤(أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي والفقرة ٦ من قرار جمعية الدول الأطراف المتعلق بإجراءات ترشيح وانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية[1].

قررت حكومة الجمهورية الفرنسية ترشيح السيد برونو كوت، القاضي الفرنسي الأقدم ورئيس الدائرة الجنائية بمحكمة النقض حاليا، لانتخابه قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية خلال الانتخابات التي ستجري أثناء الدورة السادسة لجمعية الدول الأطراف في نيويورك في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ويقدم ترشيح السيد كوت، المرفق سيرته الذاتية باللغات الفرنسة والإنكليزية والأسبانية طيه، عملا بالأحكام الواردة في الفقرة ٤(أ)'٢'من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي *"وفقا للإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لتسمية مرشحين لتلك المحكمة"* . ويستند الترشيح إلى التوصية التي تلقتها الحكومة من المجموعة الفرنسية بمحكمة التحكيم الدائمة في رسالة رئيس المجموعة، السيد غيلبرت غيوم، المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

ويرشح السيد كوت للإدراج بالقائمة ألف التي تشمل الأعضاء الذين تتوافر فيهم *"كفاءة ثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، والخبرة المناسبة اللازمة، سواء كقاض أو مدع عام أو محام، أو بصفة مماثلة أخرى، في مجال الدعاوى الجنائية"* (انظر الفقرة ٣(ب)'١' والفقرة ٥ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة).

ويستوفي السيد برونو كوت جميع شروط الكفاءة والخبرة المطلوبة للتعيين في أعلى المناصب القضائية المنصوص عليها في الفقرة ٣ (أ) من المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة.

وكرّس السيد كوت حياته الوظيفية التي تبلغ ٤٠ عاما تقريبا للقانون الجنائي والإجراءات الجنائية.

وتولى في السنوات السبع الأخيرة منصب رئيس الدائرة الجنائية بمحكمة النقض ونظر في العديد من القضايا الجنائية الدولية وجميع المنازعات التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

وتناول السيد كوت، بينما كان مديرا لإدارة القضايا الجنائية والعفو بوزارة العدل (١٩٨٤-١٩٩٠)، المسائل المتعلقة بالمساعدة القانونية المشتركة الدولية وتعريف الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والدعاوي القضائية المتصلة بها.

وعمل السيد كوت نائبا عاما بمحكمة استئناف فرساي (أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٠)، ومدعيا عاما للجمهورية بمحكمة باريس الكلية (١٩٩٠- ١٩٩٥)، ومحاميا عاما بمحكمة النقض (١٩٩٥-٢٠٠٠).

---

(١) انظر القرار ICC-ASP/3/Res.6.

وبصفته رئيسا للدائرة الجنائية وقاضيا أقدم منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عمل السيد كوت رئيسا لمحكمة النقض بالنيابة في الفترة من ٥ آذار/مارس إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧.

وأجرى لدى عمله بمحكمة النقض اتصالات كثيرة بوفود أجنبية تضم قضاة من مختلف البلدان.

ولغة السيد كوت الأصلية هي الفرنسية، ويتحدث بالإنكليزية أيضا.

والسيد كوت فرنسي الجنسية.

رسالة رئيس المجموعة الفرنسية بمحكمة التحكيم الدائمة

غيلبرت غيوم
رسالة رئيس المجموعة الفرنسية بمحكمة التحكيم الدائمة

باريس، ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧

السيد المدير،

أبلغتموني في رسالتكم رقم 9103CM المؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بأن الدورة القادمة لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية ستعقد في نيويورك في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وأفدتم بأن الجمعية ستنتخب ثلاثة قضاة بعد الاستقالات التي قدمت هذا العام ومن بينها استقالة القاضي الفرنسي كلود جوردا. وأضفتم أن الحكومة الفرنسية ترغب في تقديم مرشح جديد وأرفقتم بالرسالة السيرة الذاتية لثلاثة قضاة يطلبون ترشيحهم لهذا المنصب. وتلقيت منكم بعد ذلك طليا رابعا.

وأبلغتموني أيضا في نفس الرسالة المؤرخة ٣ تموز/يوليه بأن الحكومة الفرنسية قررت أن تطلب إلى المجموعة الفرنسية بمحكمة التحكيم الدولية تسمية مرشح لها، وفقا للفقرة ٤ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وأتشرف بإبلاغكم بأن المجموعة الفرنسية قررت بالإجماع، بعد النظر في الترشيحات المقدمة في ضوء الشروط الواردة في النظام الأساسي للمحكمة عليها بعناية، ترشيح السيد برونو كوت، رئيس الدائرة الجنائية بمحكمة النقض حاليا، لهذا المنصب.

وتفضلوا، سيادة المدير، بقبول فائق الاحترام.

[توقيع]
غيلبرت غيوم

السيد فيليب إتيين
مدير الديوان
وزارة الخارجية
٣٧، الكيه دورسيه
٧٥٠٠٧ باريس

***

البيانات الشخصية

تاريخ الميلاد:	١٠ حزيران/يونيه ١٩٤٥ بمدينة ليون، فرنسا.
الجنسية:	فرنسي.
الحالة العائلية:	متزوج وأب لثلاثة أطفال.

التعليم

أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ – كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩	مدرسة القضاء الوطنية؛ دراسات في بوردو، وليون، وباريس؛ ترتيبه العاشر في مسابقة الالتحاق بمدرسة القضاء الوطنية؛ ترتيبه الثاني عند التخرج.
١٩٦٨	دبلوم الدراسات العليا الذي مدته سنة واحدة في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة ليون.
١٩٦٢-١٩٦٦	بكالوريوس وماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة ليون. مرتبة الشرف العليا من الدرجة الثانية.

المناصب القضائية والخبرة العملية

آذار/مارس – أيار/مايو ٢٠٠٧	رئيس محكمة النقض بالنيابة.
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ – حتى الآن	رئيس الدائرة الجنائية بمحكمة النقض التي تضم ٤٠ قاضيا متخصصا في جميع المسائل المتعلقة بالقانون الجنائي والإجراءات الجنائية.
١٩٩٥ – ٢٠٠٠	محام عام بمحكمة النقض (الدائرة الجنائية).
١٩٩٠-١٩٩٥	المدعي العام بمحكمة باريس الكلية، ١٠٠ قاض وأكثر من ٣٠٠ موظف.
أيار/مايو- أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	النائب العام بمحكمة استئناف فرساي.
١٩٨٤-١٩٩٠	مدير إدارة القضايا الجنائية والعفو بوزارة العدل؛ صياغة النصوص التشريعية وبوجه خاص في القانون الجنائي الأوروبي والدولي، والمساعدة القانونية

	المشتركة الدولية في المسائل الجنائية، والإشراف على عمل وكلاء النيابة ورصده، وتنفيذ سياسة توفير الدعم لضحايا الجرائم الجنائية.
١٩٨٤-١٩٨٣	نائب مدير القضاء الجنائي، إدارة القضايا الجنائية والعفو، وزارة العدل.
١٩٨٣-١٩٨١	مكلف بمهمة لدى إدارة المدعي العام بشأن محكمة استئناف باريس وقام بأعمال الأمين العام لإدارة المدعي العام؛ مسؤول عن مكتب المدعي العام والشؤون الإدارية لإدارة المدعي العام.
١٩٨١-١٩٨٠	مكلف بمهمة لدى رئيس محكمة النقض؛ الاختصاصات القضائية لرئيس المحكمة.
١٩٨٠-١٩٧٥	رئيس مكتب الإدعاء بإدارة القضايا الجنائية والعفو بوزارة الوزارة العدل ومسؤول عن الجرائم الاقتصادية والمالية والاجتماعية.
١٩٧٥-١٩٧٣	وكيل نيابة، محكمة ليون الكلية.
١٩٧٣-١٩٧٠	قاض بوزارة العدل، مدير مكتب مدير إدارة القضايا الجنائية والعفو.

المهام التعليمية

٢٠٠٠ – ٢٠٠٧	محاضرات (الإجراءات الجنائية) في مدرسة القضاء الوطنية الفرنسة (باريس).
١٩٩٦ – ٢٠٠٠	رئيس هيئة التحكيم المعنية بمنح صفة الشرطة القضائية للمفتشين التابعين لقوات الشرطة الوطنية (وزارة الداخلية).
١٩٩٥ – ٢٠٠٠	محاضرات (الإجراءات الجنائية) لأفراد الشرطة الوطنية (وزارة الداخلية).
١٩٧٥ – ١٩٨٠	محاضرات في مدرسة القضاء الوطنية الفرنسية (بوردو).
١٩٧٠	باحث مساعد في قانون الإجرام، كلية الحقوق، جامعة باريس الثانية.

البعثات والمحاضرات الخارجية

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩	روما، محاضرة في حلقة دراسية معنية بمكافحة الفساد.
كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩	سيراكوزا، مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية.

حزيران/يونيه ١٩٨٦	أوسلو، ممثل السيد ألبان شالاندون، وزير العدل، في اجتماع وزراء العدل الأوروبيين.
آذار/مارس ١٩٨٧	مونتيال وكويبك، بعثة للاستعلام وتبادل المعلومات (وزارة العدل، نقابة المحامين في كويبك).
كانون الثاني/يناير ١٩٩٧	موسكو، كلمة بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لإدارة المدعي العام.
تموز/يوليه ١٩٩٧	سانت بطرسبورغ، محاضرة في اجتماع لوكلاء النيابة (المفوضية الأوروبية).
نيسان/أبريل ٢٠٠٠	بيروت، محاضرة بشأن كرامة القاضي، جامعة الكسليك.
٨-١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢	فيينا، حلقة عمل مع المحكمة النمساوية العليا.
١-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	بيروت، بعثة إلى محكمة النقض بلبنان (طرق وأساليب الطعن بالنقض).
١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	روما، مقابلات مع رؤساء محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى بإيطاليا.
١٠-١١ شباط/فبراير ٢٠٠٦	لاهاي، حلقة عمل في المحكمة الجنائية الدولية.
٢٤-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦	أوتاوا، محكمة كندا العليا. محاضرة بشأن مكافحة الإرهاب.

استضافة الوفود الأجنبية وحلقات العمل بمحكمة النقض

٢٠٠٠-٢٠٠٧: وفود من أسبانيا، أوكرانيا، بلغاريا، بنن، بوركينا فاصو، بولندا، الجزائر، السنغال، الكاميرون، كوت ديفوار، ليتوانيا، مالي، المغرب، النمسا، هولندا، اليابان، وبلدان أخرى.

المحاضرات/الحلقات الدراسية/المؤتمرات

محاضرات مختلفة في الحلقات الدراسية ومؤتمرات بشأن نقاط في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية في مجلس الشيوخ الفرنسي، وكليات الحقوق بجامعتي باريس وليون، ومركز تدريب المحامين في باريس، والمعاهد التجارية (المعهد العالي للدراسات التجارية)، والأكاديمية البحرية الفرنسية.

الأوسمة والنياشين

وسام الشرف من رتبة كوماندور (مرسوم نيسان/أبريل ٢٠٠٥)
وسام الاستحقاق الوطني من رتبة كوماندور (مرسوم آذار/مارس ٢٠٠١)

وسام الاستحقاق الزراعي الفرنسي من رتبة فارس (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩)
ميدالية السجون

اللغات

الفرنسية (اللغة الأصلية)
الإنكليزية

الرابطات

عضو في رابطة باريس لمساعدة ضحايا الإجرام، علاوة على رابطات أخرى.

تذييل

بيان تفصيلي لمسؤوليات السيد برونو كوت في مجالات اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

(١) بصفته مديرا لإدارة القضايا الجنائية والعفو بوزارة العدل، كان مسؤولا، في جملة أمور، عن المساعدة القانونية المشتركة في الإجراءات الجنائية الدولية.

وساهم أيضا في صياغة الباب الأول من قانون العقوبات الفرنسي الجديد المتعلق بالجرائم ضد الإنسانية.

وفي إطار مهام الإدعاء، تابع قضية كلاوس باربي المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، في مرحلتي التحقيق والأعمال التحضيرية للإدعاء والمحاكمة أمام محكمة جنايات الرون. وتابع أيضا قضايا رينيه بوسكيه، وبول توفييه، وموريس بابون، المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وفي القضية الأخيرة، طُلب منه تقديم مذكرات للدائرة الجنائية التي نظرت في الطعن المقدم ضد الحكم الصادر من محكمة جنايات الجيروند على موريس بابون بالسجن مدى الحياة.

وفي نفس الفترة، قامت إدارة القضايا الجنائية والعفو بتصميم وتطوير وتنفيذ سياسة استباقية لمساعدة الضحايا في الدعاوي الجنائية، تتراوح بين تحسين الإجراءات المتعلقة بتعويضهم وإقامة جهاز لاستقبالهم وتقديم التوجيهات النفسية والمادية لهم ومساعدتهم في الإجراءات القضائية.

(٢) وبصفته المدعي العام للجمهورية في باريس، وهي أكبر النيابات في فرنسا من حيث عدد القضاة والموظفين العاملين بها وعدد وأهمية وجدية القضايا التي تعالج فيها، نظر السيد كوت في قضايا ذات صبغة دولية (تتعلق بجرائم القانون العام، أو جرائم الغش الاقتصادية والمالية، أو الإرهاب).

(٣) وبصفته محاميا عاما ثم رئيسا للدائرة الجنائية بمحكمة النقض التي تنظر في جميع الطعون الجنائية، نظر السيد كوت في قضايا تتعلق بجرائم جنائية دولية (بما في ذلك قضايا تتعلق بإختصاص المحاكم الفرنسية في الجرائم التي ترتكب خارج الإقليم الوطني) وفي منازعات تتعلق بقانون تسليم المجرمين، وأوامر القبض الأوروبية، والجرائم التي ترتكب ضد الأفراد، بما في ذلك الجرائم ذات الطابع الجنسي.

وفي محكمة النقض، أجرى اتصالات كثيرة بوفود أجنبية يشارك فيها قضاة من مختلف البلدان.

***

٢- ديكسون، غراتسييلا (بنما)

[الأصل: بالاسبانية]

مذكرة شفوية

تهدي بعثة جمهورية بنما لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتتشرف بإبلاغها بأن حكومة جمهورية بنما قررت تعيين القاضية غراتسييلا ديكسون، رئيسة قضاة المحكمة العليا في بنما، مرشحة لمنصب قاضية في المحكمة الجنائية الدولية في الانتخابات التي ستجري إبان الدورة السادسة لجمعية الدول الأطراف، في نيويورك، في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

والقاضية ديكسون مرشحة مدرج اسمها في القائمة ألف، وفقاً للفقرة ٣ (ب) ('١') من المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويُرفق طيه بيان المؤهلات والسيرة الذاتية للقاضية ديكسون.

...

***

بيان المؤهلات

يُقدَّم هذا البيان المفصّل وفقاً للفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي وللفقرة ٦ من قرارا جمعية الدول الأطراف المتعلق بإجراءات ترشيح وانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

وقد قررت حكومة جمهورية بنما ترشيح القاضية غراتسييلا ديكسون، رئيسة قضاة المحكمة العليا لبنما، لمنصب قاضية في المحكمة الجنائية الدولية، وسوف تقوم بإدراج اسمها في القائمة ألف، وذلك طبقاً للفقرة ٣ (ب) ('١') من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي، أثناء الانتخابات التي ستجري في الدورة السادسة لجمعية الدول الأطراف في النظام الأساسي الآنف الذكر وهي الدورة المقرر عقدها في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وهذا الترشيح يعكس رغبة بنما، بوصفها دولة عضو في الأمم المتحدة، في تعزيز سياسة قوامها الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي واحترام القانون الدولي والمبادئ التوجيهية لنظام روما الأساسي الذي تعتبر بنما طرفاً فيه.

وترشيح هذه المواطنة البنمية اللامعة يقوم على أساس شخصيتها الفذة وأهليتها المهنية والأكاديمية وبالخصوص كفاءتها المشهود لها بها في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية.

والقاضية ديكسون، التي تُعرَض سيرتها الذاتية مرفقه، تتحدث الإنكليزية والفرنسية بطلاقة بالإضافة إلى لغتها الأم الأسبانية. ومن بين ما نشرته من أعمال مقالها عن "صورة المرأة واستخداماتها الحاطة بالكرامة من قبل بعض وسائط الإعلام"، في الصحيفة البنمية لابرانسا؛ والمقال المعنون "الآفاق المفتوحة أمام السجناء السياسيين واللاجئين بسبب الحرب"، والدراسة الإفرادية التي نُشرت في عام ١٩٩٩ بعنوان "اتفاقية روما: من أجل محكمة جنائية دولية".

وتميزت القاضية غراتسييلا ديكسون في بنما منذ شبابها بالنضال في الميدان الاجتماعي، وبرهنت في هذا النضال على حرصها الشديد على فهم مشاكل قطاعات ذوي الدخل الأدنى من سكان البلاد ولا سيما الأشخاص الذين يتعرضون للممارسات التمييزية لأسباب تتعلق بالجنس والعرق.

ورئيسة القضاة غراتسييلا قاضية في الدائرة الجنائية التابعة لمحكمة العدل العليا في جمهورية بنما منذ ١٩٩٨ ورئيسة قضاة المحكمة العليا منذ السنة الماضية. وخلال المدة التي تقلدت فيها منصبها قامت بتعزيز عملية تحديث وتطوير المؤسسات وتقوية نظام الاتصال المؤسسي لكي يتاح للصحافة الوطنية والصحافة الدولية وللعموم المعلومات القضائية. كما أنها جدّت في سبيل توسيع التغطية التي توفرها الخدمات البديلة لتسوية الصراعات وتعزيز التدريب وتنمية الوعي بالبرامج المتعلقة بالتشريعات وإمكانية الوصول والمشاركة وحقوق الإنسان لأضعف الفئات الاجتماعية.

ويمكن استشفاف مدى متانة الخلفية الأكاديمية والمهنية التي تتمتع بها من خلال المسؤوليات العالية التي أناطتها بها شتى الرابطات الدولية. ورئيسة القضاة غراتسييلا ديكسون هي رئيسة الرابطة الدولية للقاضيات ورئيسة اتحاد القضاة في أمريكا اللاتينية.

والمشاركة السياسية من جانب القاضية ديكسون تشمل عملها ممثلة قانونية لضحايا الغزو العسكري لبنما من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وتعيين الأمم المتحدة لها للمشاركة كمراقب في إنشاء المحكمة العليا لإكوادور.

وللقاضية ديكسون خبرا أيضا في التدريس بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بنما حيث قامت بتدريس حقوق الإنسان، ومبادئ العلوم السياسية، وقانون الضمان الاجتماعي، والقوانين الاجتماعية.

وشاركت رئيسة القضاة غراتسييلا ديكسون في العديد من المؤتمرات والندوات الوطنية والدولية التي مكنتها من متابعة القضايا القانونية وإثراء معرفتها وخبرتها في الميدان. ومن بين آخر الأنشطة الدولية التي شهدتها يجدر ذكر مشاركتها كمتحدثة في الندوة بشأن "مشاركة جزر الهند الغربية في بناء قناة بنما"، التي انعقدت في كينغستون، جامايكا، عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٣، حضرت المؤتمر بشأن "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والآثار المترتبة عليه بالنسبة لسيادة القانون في بلدان أمريكا اللاتينية". وفي عام ٢٠٠٥، شاركت في الاجتماع السادس لقاضيات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الذي انعقد في الجمهورية الدومينيكية، وفي عام ٢٠٠٦، شاركت في الحوار المشترك بين البلدان الأمريكية بشأن "السكان المنحدرون من أصل إفريقي والنظم القانونية في أمريكا اللاتينية" الذي دار في مدينة واشنطن العاصمة.

وفي عام ٢٠٠٦، شاركت بوصفها ضيفة الشرف ومتحدثة في الحوار القانوني عبر الوطني المعنون "توطيد شبكات وآليات التشاور والتعاون القضائيين" بكلية الحقوق بجامعة هارفارد، كامبريدج، مساتشوسيتس. وفي نفس تلك السنة، تحدثت في المؤتمر الدولي السابع لرؤساء القضاة في العالم حول موضوع "تعزيز القانون الدولي لضمان الحفاظ على البيئة لفائدة الأجيال المقبلة". وفي هذه السنة شاركت في بوينس آيرس، بالأرجنتين، كضيفة شرف في الجمعية العامة غير العادية لاتحاد أمريكا اللاتينية للقضاة ونقابة المحامين الدولية وقدمت ورقة عنوانها "الاستقلال القضائي والأمن".

وعلى المستوى الوطني، شاركت القاضية غراتسييلا ديكسون بوصفها متكلمة من المتكلمين في مائدة مستديرة التأمت عام ١٩٨٤ حول موضوع "مساواة المرأة". وفي عام ١٩٩٥ كانت ضيفة متحدثة أمام المؤتمر المعنون "قانون الأسرة، المركز الحالي، المحتوى، والتطبيق"، الذي نظمته حركة العاطلين عن العمل في كولون. وفي السنة نفسها شاركت في حلقة دراسية بعنوان "إرثنا الثقافي" التي نظمتها جمعية أصدقاء المتحف الإفريقي—ولجزر الهند الغربية في بنما، وفي الحلقة الدراسية بشأن "النسوة اللائي يتاح لهن الوصول إلى برامج الرأي"، التي نظمها مركز المرأة البنمية، وقدمت أثناءها ورقة حول موضوع أهمية المرأة في التنمية المقبلة لبنما".

وشاركت أيضاً في المائدة المستديرة حول "أمين المظالم: حقيقة في مواجهة عدم التيقن الوطني"، وفي حلقة دراسية بعنوان "تطبيق وتفسير وكفاءة القانون الجنائي" التي نظمتها كلية الحقوق في بنما ورعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما شاركت القاضية ديكسون في الحلقة الدراسية المعنونة "تجليات مبدأ الأصول القانونية بالمقابل للملاحقة القضائية"، التي نظمتها الجهات نفسها. وشاركت أيضاً في الحلقة الدراسية المعنونة "عمليات إصلاح الإجراءات الجنائية" وفي الحلقة الدراسية بعنوان "التدابير المقيدة للحقوق".

وفي عام ٢٠٠١، كانت رئيسة القضاة ديكسون المتحدثة في المؤتمر الجامعي الأول المعني بالعلوم القانونية وتناولت موضوع "الحبس الاحتياطي والتدابير الاحتياطية في التشريع البنمي". وشاركت، في ٢٠٠٤، في الندوة الثالثة عشرة حول الدفاع العام في بنما، وتكلمت في موضوع "النظرية الجنائية كأداة للدفاع".

أما ممارسة القاضية غراتسييلا ديكسون لمهنتها فتشمل عملها مستشارة دولية في مجال حقوق الإنسان بالنسبة للجنة أمريكا الوسطى لحقوق الإنسان؛ ومستشارة وطنية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لدى اللجنة الفنية لتنفيذ قانون الأسرة؛ ومستشارة قانونية في مكتب وزير العمل والرعاية الاجتماعية في بنما؛ ومستشارة قانونية لرابطة أصدقاء المتحف الإفريقي ولجزر الهند الغربية في بنما؛ ومستشارة قانونية لدى مركز التدريب الاجتماعي لصندوق الضمان الاجتماعي؛ ومستشارة فنية وقانونية لدى لجنة المرأة التابعة للجمعية التشريعية في بنما.

وبالنسبة لمساهماتها في مختلف مجالات الحياة الوطنية تُذكر مشاركتها في جملة من الكيانات منها المعهد الوطني للثقافة الذي قام بتكريم مشاركتها فيما تحقق في البلاد من تقدم ونهوض بالثقافة. كما أن السلطة الإقليمية الأوقيانية المشتركة اعترفت بالعمل الجيد الذي أنجزته القاضية ديكسون التي كانت أولى امرأة تحتل منصب رئيس مجلس إدارة ذلك الكيان. وأبرزت جامعة كندا الدعم السخي الذي قدمته القاضية ديكسون لتلك المؤسسة. ثم إن

اللجنة المكلفة بإحياء تراثنا عينتها "بطلة في الميدان القضائي وحامية للحقوق الدستورية للمواطنين البنميين ولجذورهم الإثنية" في عام ١٩٩٩ بنيويورك.

***

البيانات الشخصية

ولدت غراتسييلا ج. ديكسون بجمهورية بنما في ٢٨ آذار/مارس ١٩٥٥، وهي متزوجة وأم لطفلة واحدة.

التعليم

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣	دورة تدريبية متخصصة للقضاة بشأن "القانون الدستوري"، جامعة كارلوس الثالث، مدريد، أسبانيا.
حزيران/يونيه- تموز/يوليه ١٩٩٩	دورة تدريبية متخصصة للقضاة بشأن المراقبة الإدارية التي تمارسها المحاكم القضائية. برنامج تدريبي للقضاة والموظفين القضائيين الأيبيريين- الأمريكيين، الفصل الأيبيري- الأمريكي. مجلس القضاء العام بأسبانيا، برشلونة، أسبانيا.
نيسان/أبريل- كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	دراسات عليا في حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة سانتا ماريا لا أنتيغوا، بنما.
١٩٧٤-١٩٧٨	اليسانس في الحقوق والعلوم السياسية من كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بنما.

الوظائف القانونية/ الخبرة العملية

١٩٩٨- حتى الآن	قاضية في الدائرة الجنائية للمحكمة العليا بجمهورية بنما: - تتألف المحكمة العليا من ثلاثة قضاة ينظرون في الطعون الاستثنائية وإجراءات إعادة النظر في القضايا المحالة من محكمة الجنايات الثانية للدائرة القضائية الأولى ومحاكم الجنايات بالدوائر الثانية والثالثة والرابعة ومحكمة الأحداث، و٣٧ قاضيا جزئيا، و١١ قاضيا للصلح تابعين للشعبة الجنائية، و ٦٣ قاضيا محليا مختلطا (يختصون بالفصل في القضايا المدنية والجنائية)؛ - تنظر بصفتها محكمة تتألف من قاض واحد في الطعون المتعلقة بتسليم المجرمين، والإفراج بكفالة، والإجراءات الوقائية البديلة للسجن؛ - تراجع أيضا الأحكام الصادرة في قضايا القتل العمد والطعون المتعلقة بالإفراج بكفالة والإجراءات الوقائية البديلة للسجن في الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات في جميع أنحاء البلد.
١٩٩٨- حتى الآن	قاضية في المحكمة العليا بكامل هيئتها في جمهورية بنما: - النظر في الطعون المقدمة لعدم الدستورية وطلبات المثول أمام المحكمة

وتقديم مستندات معينة للمحكمة الرامية إلى حماية الضمانات الأساسية وحقوق الإنسان؛

- النظر أيضا في استئناف الأحكام الصادرة بعدم الدستورية التي تعتبر من أكثر الآليات تمثيلا للحماية الدستورية.

٢٠٠٦- حتى الآن رئيسة الدائرة التجارية بالمحكمة العليا بجمهورية بنما:

- معالجة الإنابة القضائية في القضايا الجنائية وأوامر التنفيذ في القضايا المدنية وقضايا الأحوال الشخصية في إطار التعاون الدولي والاتفاقات أو المعاهدات المعقودة مع بلدان أخرى أو على أساس المعاملة بالمثل.

٢٠٠٦- حتى الآن رئيسة المحكمة العليا. وقامت أثناء ولايتها بالأنشطة التالية:

- تحديث وتطوير الجهاز القضائي: تطوير النظام الآلي للإدارة القضائية بما في ذلك المعالجة الآلية للملفات، والتسجيل الرقمي للجلسات، والاستجواب عن بعد، وتسجيل الإحصاءات والسوابق القضائية بالوسائل الالكترونية، واتصال الأطراف والجمهور بالانترنت، والترابط مع المؤسسات المعنية؛
- تقوية شبكة الاتصالات المؤسسية لضمان وصول الصحافة الوطنية والدولية والجمهور عموما إلى المعلومات القضائية؛
- التغطية الواسعة النطاق للخدمات البديلة لتسوية المنازعات؛
- اتخاذ تدابير للنهوض بالموارد البشرية المؤسسية عن طريق التدريب، وتقدير الجهود، والشعور بالانتماء، وتعزيز المهنة القضائية بتقييم الأداء وتقديم الحوافز؛
- وضع برامج للتدريب والتوعية بقوانين حقوق الإنسان للمرأة والأطفال والشباب والأقليات والمجموعات الإثنية والمعوقين والبيئة، وما إلى ذلك، والوصول إليها والمشاركة فيها.

١٩٩٥-١٩٩٧ نائب مدير وعضو مجلس إدارة الهيئة الإقليمية بين المحيطين في بنما.

١٩٩٤-١٩٩٧ المستشار القانوني بمكتب وزير العمل والرفاه الاجتماعي في بنما.

١٩٩٤-١٩٩٧ المستشار القانوني لجمعية أصدقاء متحف أفريقيا- جزر الهند الغربية في بنما ومركز التدريب الاجتماعي (التابع لمؤسسة الضمان الاجتماعي وهي منظمة غير حكومية بنمية).

١٩٩٤-١٩٩٧ المستشار التقني والقانوني للجنة المرأة بالجمعية التشريعية البنمية.

١٩٩٥ المستشار الوطني لصندوق الأمم المتحدة للطفولة باللجنة المعنية بتنفيذ قانون الأسرة.

١٩٩٤-١٩٩٥ المستشار المعني بحقوق الإنسان الدولية في لجنة أمريكا الوسطى لحقوق الإنسان.

١٩٧٨-١٩٩٧ محامية، عملت ١٩ عاما في فروع مختلفة من القانون، بما في ذلك في الدعاوى الجنائية.

المشاركة السياسية وحقوق الإنسان

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥	مراقب في عملية إنشاء محكمة الإكوادور العليا بتكليف من الأمم المتحدة .
تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦	مراقب دولي للانتخابات في نيكاراغوا بتكليف من المنظمات النسائية البنمية.
كانون الأول/ ديسمبر/ ١٩٨٩-١٩٩٢	الممثل القانوني لضحايا الغزو الأمريكي لبنما.
١٩٨٣ -١٩٨٤	رئيس حزب العمال الثوري وعضو مؤسس للحزب
١٩٧٦	رئيس اتحاد الطلبة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بنما.

الرابطات الدولية

٢٠٠٦- حتى الآن	رئيسة الرابطة الدولية للقاضيات.
٢٠٠٦- حتى الآن	رئيسة اتحاد أمريكا اللاتينية للقضاة
٢٠٠٢-٢٠٠٦	عضو مجلس إدارة الرابطة الدولية للقاضيات والممثلة لمنطقة أمريكا الوسطى والجنوبية وبحر الكاريبي.
٢٠٠٤-٢٠٠٦	النائب الأول لرئيس الرابطة الدولية للقضاة
٢٠٠٢-٢٠٠٤	النائب الثاني لرئيس الرابطة الدولية للقضاة.
١٩٩٨- حتى الآن	الرابطة الدولية للقضاة.
١٩٩٨- حتى الآن	منتدى أمريكا اللاتينية للقاضيات.

الرابطات الوطنية

- جمعية أصدقاء متحف أفريقيا- جزر الهند الغربية، بنما؛
- الاتحاد الوطني للمحامين البنميين؛
- نقابة المحامين البنميين، لجنة حقوق الإنسان التابعة للنقابة ولجنة الدفاع عن المهنة التابعة للنقابة، ١٩٩٢؛
- رابطة القاضيات البنميات.
- الرابطة البنمية للقضاة والموظفين القضائيين.

الخبرة التعليمية

- جامعة بنما، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أستاذة حقوق الإنسان، ومبادئ العلوم السياسية، وقانون الضمان الاجتماعي، والقانون الاجتماعي- حلقة عمل متعددة التخصصات.
- جامعة أمريكا اللاتينية للعلم والتكنولوجيا، أستاذة حقوق الإنسان.

اللغات

الاسبانية (اللغة الأصلية)

الإنكليزية (اللغة الأصلية)

الفرنسية

الاشتراك في الحلقات الدراسية والمؤتمرات واللقاءات الوطنية

٢٠٠٧ حلقة دراسية بشأن الجوانب القانونية والإجرائية في الدعاوى المدنية والجنائية، جامعة أمريكا اللاتينية للعلم والتكنولوجيا، الموضوع "تعزيز نظام إقامة العدل في بنما".

٢٠٠٦ مؤتمر بنما الثالث لحقوق الإنسان، المعهد البنمي لحقوق الإنسان في كولومبو: "التحديات الجديدة لإقامة العدل في بنما". (العرض)

٢٠٠٦ المؤتمر الوطني الثامن للمحامين، نقابة المحامين: "دور المحامي في الإسهام في إقامة العدل". (العرض)

٢٠٠٥ المؤتمر البنمي الثاني لحقوق الإنسان، المعهد البنمي لحقوق الإنسان في كولومبو. (مشاركة)

٢٠٠٤ الحلقة الدراسية الثالثة عشرة بشأن الدفاع العام في بنما، الموضوع "المذهب الجنائي كأداة للدفاع". (العرض)

٢٠٠٤ الندوة الخامسة لرابطة الطب النفسي في أمريكا اللاتينية، أمريكا الوسطى والمكسيك، الموضوع "تأثير شهادة الخبير النفسي في الإجراءات القانونية". (العرض)

٢٠٠٣ المحفل الوطني لحرية التعبير في بنما، مدينة بنما. (مشاركة)

٢٠٠٢ ندوة رابطة القاضيات البنميات المعقودة في مدن لاس تابلاس وسانتياغو ودافيد. (مشاركة)

٢٠٠١ المؤتمر الجامعي الأول للعلوم القضائية، الموضوع "الحبس الاحتياطي وتدابير الحماية في القانون البنمي"، جامعة لاتينا. (العرض)

١٩٩٩ حلقة دراسية بشأن "التدابير المقيدة للحقوق"، نظمتها كلية الحقوق كجزء من مشروع التدريب القضائي المتواصل. (مشاركة)

١٩٩٨ حلقة دراسية بشأن "إصلاح الإجراءات الجنائية"، كلية الحقوق. (مشاركة)

١٩٩٨ حلقة دراسية بشأن "تطبيق القانون الجنائي وتفسيره وفعاليته"، نظمتها كلية الحقوق البنمية برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمعية الدراسات والتوسع الخارجي الأسبانية. (مشاركة)

١٩٩٨ حلقة دراسية بشأن "مظاهر مبدأ الأصول القانونية مقارنة بالإجراءات القانونية الأخرى"، نظمتها كلية الحقوق البنمية برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمعية الدراسات والتوسع الخارجي الأسبانية. (مشاركة)

١٩٩٧ مائدة مستديرة بشأن "أمين المظالم: الواقع في مواجهة الشكوك الوطنية"، بحث مقدم للدراسات العليا بجامعة بنما، كلية الإدارة العامة. (العرض)

١٩٩٦ المؤتمر السنوي الرابع بشأن الأسرة والإستدامة ونوعية الحياة الأسرية في بنما، نظمها مركز الدراسات وتدريب الأسرة. (العرض)

١٩٩٦ حلقة دراسية لتجديد المعلومات القانونية، نظمتها رابطة القاضيات البنميات، فرع كولون. (العرض)

١٩٩٥ حلقة دراسية بشأن النساء اللاتي يملكن الوصول إلى برامج الرأي. الموضوع "أهمية المرأة في تنمية بنما في المستقبل ". (العرض)

١٩٩٥ حلقة دراسية/حلقة عمل بشأن قانون الأسرة: تأثيره على الحالة الاجتماعية- السياسية والثقافية في بنما. الموضوع "المرأة العاملة وتحديات قانون الأسرة"، نظمتها مدرسة التمريض. (العرض)

١٩٩٥ حلقة دراسية بشأن "تراثنا الثقافي"؛ نظمتها جمعية أصدقاء متحف أفريقيا- جزر الهند الغربية في بنما. (مشاركة)

١٩٩٥ مؤتمر بشأن الوضع الحالي لقانون الأسرة ومضمونه وتطبيقه، نظمته حركة العاطلين في كولون. (العرض).

١٩٩٤ حلقة دراسية بشأن التطورات الاجتماعية والقانونية الراهنة في مجال الأسرة ومنع العنف المترلي، نظمها الاتحاد الوطني للمحاميات. (الحوار ومشاركة)

١٩٩٤ حلقة دراسية بشأن التقييم الرفيع المستوى، جامعة بنما، كلية الحقوق والعلوم السياسية. (مشاركة)

١٩٩٣ حلقة دراسية بشأن "حقوق الإنسان في بنما: تحليل المدونات القانونية الوطنية"، نظمها المركز البنمي للتدريب الاجتماعي. (العرض)

١٩٩٣ حلقة دراسية بشأن "قانون الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية وحقوق الإنسان"، كلية الحقوق، جامعة بنما (مشاركة).

١٩٩٣ حلقة العمل الأولى بشأن المرأة والسكان الأصليين في سياق القضاء الجنائي، الموضوع "وظيفة الدفاع في مواجهة التمييز الجنسي والإثني في الاجراءات الجنائية"، التي نظمها مركز التدريب الاجتماعي في بنما (العرض).

١٩٩٢ الحلقة الدراسية/ حلقة العمل التي نظمها مركز التدريب الاجتماعي، الموضوع "النموذج الليبرالي الجديد وممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بنما" (العرض).

١٩٩٢ مؤتمر علم الاجتماع الوطني التاسع، الموضوع "حقوق الإنسان للسجناء السياسيين"، بنما، نظمته مدرسة علم الاجتماع التابعة لجامعة بنما. (العرض)

١٩٨٩ مؤتمر علم الاجتماع الوطني السابع، الموضوع "بدائل الأزمة: الديمقراطية والامبريالية وإعادة البناء الوطني"، نظمته مدرسة علم الاجتماع التابعة لجامعة بنما. (العرض)

١٩٨٦ حلقة عمل مشتركة لتدريب المرأة، الموضوع "الجوانب الاجتماعية والقانونية للعاملات في بنما". (العرض)

١٩٨٦ حلقة دراسية بشأن النظريات السياسية، الموضوع "تطوير الديمقراطية البنمية: إلى أين؟". (العرض)

١٩٨٥ مائدة مستديرة بشأن النظريات الاجتماعية المعاصرة، نظمتها جمعية الشبان المسيحية في بنما. (العرض)

١٩٨٤ مائدة مستديرة بشأن مساواة المرأة. (العرض)

الاشتراك في الحلقات الدراسية والمؤتمرات واللقاءات الدولية

٢٠٠٧ الجمعية العامة العادية لاتحاد أمريكا اللاتينية للقضاة والاتحاد الدولي للقضاة. الموضوع "الاستقلال والأمن القضائي"، بوينس آيرس، الأرجنتين. (رئيسة الجمعية)

٢٠٠٦ المؤتمر السابع لرؤساء الأجهزة القضائية في العالم، نظمته إدارة الوحدة العالمية والتعليم من أجل السلام، ومدارس مونيسوري ولوكنو ونيودلهي بالهند. الموضوع "القانون الدولي القابل للإنفاذ لضمان الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة". (العرض)

٢٠٠٦ الحوار القضائي عبر الوطني. الموضوع "تعزيز شبكات وآليات التشاور والتعاون القضائي"، نظمته الجمعية الأمريكية للقانون الدولي ومدرسة هارفارد للقانون، كامبردج، ماساشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية. (ضيفة الشرف والعرض)

٢٠٠٦ المؤتمر السنوي للرابطة الدولية للقاضيات، فرع كوريا الجنوبية، الموضوع "رئاسة القاضيات في جميع أنحاء العالم"ز (العرض)

٢٠٠٦ حوار البلدان الأمريكية بشأن "الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والنظم القضائية في أمريكا اللاتينية"، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. (العرض)

٢٠٠٥ : الاجتماع السادس للقاضيات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سانتو دومنغو، الجمهورية الدومينيكية. الموضوع "عدم الإيذاء في القضايا الجنائية المتعلقة بالعنف المترلي". (العرض)

٢٠٠٤ الحلقة الدراسية الدولية بشأن القضاة وسيادة القانون، شيلي. (مشاركة ومقررة)

٢٠٠٣ المؤتمر المعني بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وآثاره على سيادة القانون في بلدان أمريكا اللاتينية، المكسيك. (مشاركة)

٢٠٠٣ المجلس الثاني للمرأة الأمريكية، بورتو ريكو. (العرض)

٢٠٠٢ المؤتمر القضائي العاشر، ستراسبورغ، فرنسا. (مشاركة)

٢٠٠٠ ندوة بشأن إسهام أهالى جزر الهند الغربية في بناء قناة بنما، كينغستون، جامايكا. (العرض)

٢٠٠٠ الدورة الدراسية الدولية السادسة بشأن علم الإجرام، سانتو دومنغو، الجمهورية الدومينيكية، الموضوع "الحبس الاحتياطي وتدابير الحماية والسياسة الجنائية للأطفال والشباب". (العرض)

١٩٩٩ حلقة دراسية بشأن القضاء ووسائط الإعلام. الموضوع "حرية التعبير والحق في الإعلام – حق المجتمع في معلومات صادقة"، ولاية سالتا، جمهورية الأرجنتين. (العرض)

١٩٩٨ الحلقة الدراسية الدولية الثانية بشأن إقامة العدل والسكان الأصليين، غواتيمالا العاصمة. (مشاركة)

١٩٩٨ حلقة دراسية/حلقة عمل بشأن التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، مدينة أنتيغوا، غواتيمالا. (مشاركة)

١٩٩٨ المؤتمر التأسيسي لاتحاد المحامين العامين للدفاع في أمريكا الوسطى، مشروع مشترك بين أسبانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جمهورية غواتيمالا، مدينة أنتيغوا. (مشاركة)

١٩٩٢ مؤتمر بشأن "الواقع السياسي في بنما"، الإدارة الاتحادية، مدينة مكسيكو، الجامعة الوطنية المستقلة بالمكسيك. (العرض)

١٩٩٠ مؤتمر بشأن "غزو بنما، شجب انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي"، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. (العرض)

١٩٨٣ مؤتمر بشأن "الواقع السياسي في بنما"، ساو باولو، البرازيل (العرض)

١٩٨٢ مؤتمر بشأن "الواقع السياسي في بنما، منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي"، هافانا، كوبا. (مشاركة)

١٩٨١ مؤتمر بشأن "المنتدى الأول للطائفة السوداء في بنما في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية"، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. (العرض)

المنشورات والبحوث

٢٠٠٠ دراسة: "مساهمة سكان جزر الهند الغربية في بناء قناة بنما".

١٩٩٩ مقال: "قرينة البراءة وتوقيع الحبس الاحتياطي".

١٩٩٩ مقال: "معاهدة روما: نحو محكمة جنائية دولية".

١٩٩٥ دراسة مقارنة: "سريان القانون الدولي لحقوق الإنسان في القانون الداخلي لبنما".

١٩٩٤ دراسة: "الأساس القانوني لتنفيذ قانون الأسرة".

١٩٩٣ مقال: "حقوق الإنسان في بنما" (بحث مشترك)، نشره مركز التدريب الاجتماعي.

١٩٩٣ مقال: "النموذج الليبرالي الجديد وممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بنما"، نشره مركز التدريب الاجتماعي.

١٩٩٣ مقال: "منظور السجناء السياسيين واللاجئين بسبب الحرب".

١٩٩٣ حلقة دراسية "بنما اليوم".

١٩٩٠ مقال: "لنكتشف العالم الحقيقي الذي يبتليهم"، بنما.

١٩٨٨ مقال بمجلة الموندو، "نداء من أجل السلام والحرية".

١٩٨٦ مقال: "مكانة المرأة واستخدامها المهين في بعض وسائل الإعلام"، صحيفة لابريترا ، بنما.

١٩٨٦ مقال: "الطريق إلى التنمية الاقتصادية والحاجة إلى جامعة تكنولوجية"، صحيفة لابريترا، بنما.

الجوائز وشهادات التقدير

٢٠٠٦ منحها عمدة مقاطعة بنما مفاتيح مدينة بنما بمناسبة الاحتفال بيوم الطائفة السوداء.

٢٠٠٢ منحها المؤتمر ٨٣٢ لجماعة الماسونيين جائزة Elks Order of the World تقديرا لدعمها ومساهمتها في التنمية العلمية والثقافية والقضائية والاجتماعية لأعضاء الجماعة في أمريكا الوسطي.

٢٠٠١ منحها حاكم مقاطعة كولون لقب "المواطن البارز للمقاطعة".

٢٠٠١ منحها مجلس مدينة أنكون لقب "الابنة الوفية" تقديرا لعملها الخارق والمثالي في خدمة المجتمع

١٩٩٩ منحتها لجنة الشرف والتراث الوطني لقب البطولة في السوابق القضائية والدفاع عن الحقوق الدستورية للمواطنين البنميين والمجموعات الإثنية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٩٩٩ جائزة نادي المنح الدراسية بفيلادلفيا لمساهمتها الخارقة في النهوض بالمجتمع البنمي، الولايات المتحدة.

١٩٩٩ جائزة خريجي كلية أبيل برافو لحياتها المهنية الحافلة وإسهامها في تطوير بلدها.

١٩٩٧ جائزة ثلما كنغ للكرامة الوطنية من رابطة المحامين المستقلين تقديرا لعملها الاجتماعي والمهني والإنساني الخارق.

١٩٩٧ الجمعية التشريعية، لجنة حقوق الإنسان، لمشاركتها النشيطة في الترشيح لمنصب أمين المظالم.

١٩٩٦ جائزة الاستحقاق والمواطنة المثالية من وزارة التعليم في بنما.

١٩٩٦ الرابطة الوطنية لمديري الأعمال التجارية للتعبير عن العرفان والتقدير الدائمين لإسهامها القّيم في نجاح برامج الرابطة في كولون.

١٩٩٦ جامعة بنما للدعم السخي الذي قدمته لتلك المؤسسة.

١٩٩٦ الهيئة الإقليمية بين المحيطين اعترافا بعملها الممتاز وكونها المرأة الأولى التي شغلت منصب رئيس مجلس إدارة الهيئة.

١٩٩٦ الاتحاد الوطني للمرأة البنمية لتعيينها نائبا لرئيس مجلس إدارة الهيئة الإقليمية بين المحيطين.

١٩٩٢ رابطة النساء المسلمات لإسهامها في النهوض بالمرأة البنمية.

١٩٨٨ رابطة العاملات في المعهد الثقافي الوطني لإسهامها في التقدم والنهوض بالثقافة في بنما.

١٩٧٤ المعهد الثقافي الوطني، المهرجان الأول لجماعة الكونغوس والفولكلور الساحلي، كولون.

***

٣- نسيريكو، دانييل دافيد نتاندا (أوغندا)

[الأصل بالإنكليزية]

مذكرة شفوية

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية أوغندا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية وتتشرف، بإبلاغها بأن حكومة أوغندا تعين بموجب هذه المذكرة البروفيسور دانييل دافيد نتاندا نيسريكو مرشحاً لانتخابه قاضياً في المحكمة الجنائية الدولية أثناء الانتخابات التي ستجري في الدورة السادسة لجمعية الدول الأطراف، التي ستعقد في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

كما تبين البعثة الدائمة أنه بالنظر إلى كفاءة البروفيسور نسيريكو الثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية فهو مرشح لإدراجه في القائمة ألف. والبروفيسور نسيريكو مشهود له بمعرفته الواسعة للقانون الجنائي والقانوني الجنائي الدولي والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان فضلاً عن مهاراته بوصفه محامي الدعوى. وترفق طيه، لأغراض هذا الترشيح، سيرته الذاتية (بالإنكليزية والفرنسية) وهذا البيان وغير ذلك من الوثائق الداعمة.

...

***

بيان المؤهلات

يُقدَّم هذا البيان تطبيقاً للفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ويفي البروفيسور دانييل دافيد نتاندا نسيريكو بالشروط المنصوص عليها في الفقرات ٣ (أ) و(ب) و(ج) من المادة ٣٦ من النظام الأساسي من حيث ما يلي:

(أ) إنه من بين الأشخاص الذين يتحلون بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة بوصفه محامياً لدى المحكمة العليا في أوغندا وله خبرة تزيد على العشرين سنة وهو مؤهل لتعيينه في أعلى المناصب القضائية في البلد.

(ب) إنه مالك للكفاءة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية. وهو بوصفه محامياً مثل المتهمين في المحاكمات الجنائية أمام المحاكم العليا والمحاكم الأدنى من ذلك في أوغندا ومن ثم فهو يملك المهارات المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك اضطلع ببحوث ونشر كتباً ومقالات علمية في الدوريات ذات الشهرة الدولية في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية والأدلة. كما إنه درّس طيلة سنوات عديدة هذه المواضيع لطلاب بالجامعة ولغيرهم. وبفضل ما يتمتع به البروفيسور نسيريكو من خبرة قانونية وكفاءة مهنية أدرج مسجِّل

المحكمة الجنائية الدولية اسمه في قائمة المحامين الذين هم أهل لأن يعينوا لتمثيل المتهمين والضحايا أمام المحكمة.

(ج) وهو يتمتع بالكفاءة الثابتة والمشهود له بها دولياً في مجال القانون الدولي والقانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وقد أجرى بحوثاً ونشر العديد من الكتابات العلمية في المؤلفات ذات الشهرة الدولية. وقد درّس طيلة سنين عديدة هذه المواضيع لطلاب الجامعات في العديد من القارات. كما إنه شارك في الأنشطة المهنية التي تتطلب إلماماً دقيقاً بالقانون في هذه الميادين من قبيل إصدار الفتاوى القانونية والانخراط في اللجنة الاستشارية التابعة لمكتب البحوث المتعلقة بجرائم الحرب والتابع لكلية الحقوق بالجامعة الأمريكية كما إنه انخرط في بعثات ترمي إلى التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

(د) وهو يملك ناصية اللغة الإنكليزية كتابة وتحدثاً، وهي لغة العمل بالمحكمة كما يشهد على ذلك انخراطه في السلك التعليمي الرسمي والجامعي باللغة الإنجليزية وقيامه بنشر العديد من الأعمال العلمية باللغة الإنكليزية.

والبروفيسور معين لإدراج اسمه في القائمة ألف لأغراض الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي.

وإن انتخاب البروفيسور نسيريكو، الذي ينتمي إلى المنطقة الإفريقية وينحدر من بلد يسوده القانون العام، سيفي بالحاجة لتمثيل النظم القانونية الرئيسية في العالم، ويوفر لإفريقيا قسطاً أعدل من التمثيل في المحكمة ولا يؤدي إلى تقويض التوازن ما بين الجنسين في المحكمة.

ويتمتع البروفيسور نسيريكو بخبرة قانونية في القضايا المتعلقة بحقوق ضحايا الإجرام واللاجئين. ويشهد على ذلك عمله العلمي الذي أنجزه وأنشطته المهنية.

وبالنظر إلى ما يتمتع به البروفيسور نسيريكو من قوة الشخصية والنزاهة والكفاءة المشهود له بها دولياً في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية فضلاً عن القانون الدولي والقانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان (حيث تشهد سيرته الذاتية بكل ذلك) فإنه سيتمكن، حين يُنتخَب، من تقديم مساهمة جوهرية في عمل المحكمة.

***

البيانات الشخصية

الجنسية:	أوغندي
الجنس:	ذكر
الحالة الاجتماعية:	متزوج

التعليم

١٩٧٣ - ١٩٧٥	دكتوراه علوم قانونية، كلية الحقوق بجامعة نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
١٩٧١	ماجستير حقوق، كلية الحقوق بجامعة نيويورك، نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
١٩٧٢	شهادة في القانون الجنائي، أكاديمية لاهاي
١٩٧٠	ماجستير في القانون المقارن، كلية الحقوق بجامعة هاورد، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية
١٩٦٨	بكالوريوس حقوق، جامعة إفريقيا الشرقية، دار السلام، تنزانيا.

المؤهلات المهنية

١٩٧٢ – حتى الآن	محام، المحكمة العليا بأوغندا
٢٠٠٧	أدرج اسمه في قائمة المحامين الذين هم مؤهلون لأن يعينوا لتمثيل المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية.

المناصب التي شغلها

١٩٩٦ – حتى الآن	أستاذ مادة القانون، جامعة بوتسوانا، غابورون
١٩٩٢ – ١٩٩٦	أستاذ مساعد في مادة القانون، جامعة بوتسوانا
١٩٨٤ – ١٩٩٢	محاضر أقدم في مادة القانون، جامعة بوتسوانا
١٩٩٣ – ١٩٩٤	أستاذ زائر في مادة القانون، جامعة كولومبيا البريطانية، كلية الحقوق، فانكوفر، كندا. متمتع بمنحة Walter S. Owen
١٩٨٣	موظف معني بالشؤون الاجتماعية، مركز الأمم المتحدة للتنمية والشؤون الإنسانية، نيويورك، نيويورك
١٩٨٣ – ١٩٨٤	خبير استشاري، فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع لمركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية، نيويورك، نيويورك
١٩٧٨ – ١٩٨٢	محام مستقل متفرغ بكمبالا، أوغندا
١٩٧٥ – ١٩٧٨	محاضر أقدم في مادة القانون، جامعة ماكيريري، كمبالا، أوغندا
١٩٧١ – ١٩٧٥	محاضر في مادة القانون، جامعة ماكيريري، كمبالا، أوغندا
١٩٦٨	محام متدرب لدى كيوانوكا وشركاؤه، كمبالا، أوغندا

الأنشطة المهنية

سلك المحامين

١٩٧٢ – حتى الآن ممارس لقطاع القانون الخاص (في البداية على أساس عدم التفرغ ١٩٧٢ – ١٩٧٦ ثم على أساس التفرغ ١٩٧٦ – ١٩٨٢)؛ مثّل موكّليه في القضايا الجنائية والمدنية في محاكم الصلح، والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف. وقد أسفر البعض من القضايا التي ترافع فيها عن اتخاذ قرارات لا سابق لها. وهو ملحق حالياً بصفته خبيراً استشارياً بشركة محاماة Ssendege، Senyondo & Co، Advocates and Solicitors،في كمبالا، أوغندا.

مراقب في محاكمات

١٩٩٦ عمل بوصفه ملاحظاً في محاكمات باسم هيئة العفو الدولية في أثيوبيا؛ وكان من بين المهام التي اضطلع بها متابعة المحاكمات الجنائية لأكثر من ٥٠ من المدعى عليهم في حكومة أثيوبيا السابقة المتهمين بالإبادة الجماعية وبارتكاب جرائم ضد الإنسانية، أعد تقريراً سرياً شاملاً عن المحاكمة تقيد فيه بمعايير حقوق الإنسان الدولية.

١٩٩٠ عمل مراقباً لمحاكمات ممثلاً لهيئة العفو الدولية في سوازيلاند؛ وكانت من بين المهام المنوطة به ملاحظة محاكمة جنائية جرت لنحو عشر من المدعى عليهم اتهموا بارتكاب جرائم ذات طابع سياسي، وأعد تقريراً سرياً شاملاً تقيد فيه بمعايير حقوق الإنسان الدولية.

المهمات الخاصة

١٩٩٨ عمل رئيساً لوفد عن هيئة العفو الدولية إلى ليسوتو من أجل التحقيق في ادعاءات بانتهاك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني ومراقبة الشروط السجنية في أعقاب التدخل العسكري لجنوب إفريقيا وبوتسوانا في ذلك البلد.

١٩٩١ عمل في بعثة تتركب من شخصين ممثلا لهيئة العفو الدولية إلى سوازيلاند للتحقيق في ادعاءات بتجاوزات تمس حقوق الإنسان ولمراقبة الشروط السجنية. قام بإعداد تقرير البعثة.

خبير – مستشار

٢٠٠٧ قام بناء على طلب من الفريق الدولي لحقوق الأقليات بتدوين فتوى قانونية في قضية كانت معلقة مطروحة على اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

٢٠٠٧ شارك بوصفه خبيراً في الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، نيويورك، ٢٩ كانون الثاني/يناير — ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ معنياً بجريمة العدوان بوصفه تابعاً للائتلاف الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل المحكمة الجنائية الدولية.

٢٠٠٦ شارك بوصفه خبيراً في الاجتماع المعقود في ما بين الدورات للفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان والتابع لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بجامعة برينستون، نيوجيرزي، حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وذلك كجزء من ائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل المحكمة الجنائية الدولية.

٢٠٠٥ عمل مستشاراً قانونياً لدى وفد حكومة أوغندا إلى الاجتماع الثاني المعقود في ما بين الدورات للفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان التابع لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بجامعة برينستون، نيوجيرزي، ١١ – ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٢٠٠٤ بناءً على طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية حرر فتوى قانونية تتعلق بتفسير ونطاق بعض أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٢٠٠٤ عمل مستشاراً قانونياً لدى وفد حكومة أوغندا إلى الاجتماع المعقود في ما بين الدورات للفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان التابع لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بجامعة برينستون، نيوجيرزي، ٢١– ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٢٠٠٤ شارك في المائدة المستديرة للخبراء الأفارقة المعنيين بالمدونات الانتقالية الخاصة بمشروع العدالة الجنائية في فترات ما بعد الصراعات، التي نظمها معهد السلم في الولايات المتحدة والمركز الأيرلندي لحقوق الإنسان التابع للجامعة الوطنية لأيرلندا، غالواي، أبوجا، نيجيريا، ٧ — ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٢٠٠٢ عمل عضواً في الوفد الحكومي لأوغندا إلى الدورة الأولى لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، نيويورك، ٣ — ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٢٠٠٢ شارك بصفته خبيراً في الدورة التاسعة للجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، نيويورك، ٨ — ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ كأحد الأطراف في ائتلاف المنظمات غير

الحكومية من أجل المحكمة الجنائية الدولية وعمل رئيساً مشاركاً للفريق التابع للائتلاف المعني بجريمة العدوان.

٢٠٠١ شارك بوصفه خبيراً في الدورة الثامنة للجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، نيويورك، ٢٤ أيلول/سبتمبر – ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بوصفه طرفاً في ائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل المحكمة الجنائية الدولية وعمل رئيساً مشاركاً لفريق الائتلاف المعني بجريمة العدوان.

٢٠٠٠ شارك بوصفه خبيراً في الدورات الخامسة والسادسة والسابعة للجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، عضواً في ائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل المحكمة الجنائية الدولية.

١٩٩٩ عمل بوصفه خبيراً استشارياً لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا: حرر فتوى لفائدة المحكمة حول بعض القضايا القانونية المعقدة في قضية معروضة على المحكمة.

١٩٩٨ شارك بوصفه خبيراً في المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية بناءً على دعوة من ائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية، روما، إيطاليا، ١٥ حزيران/يونيه – تموز/يوليه ١٩٩٨.

١٩٩٧ شارك بصفته خبيراً في اجتماع آب/أغسطس واجتماع كانون الأول/ديسمبر اللذين عقدهما اللجنة التحضيرية التابعة للأمم المتحدة لإنشاء محكمة جنائية دولية، نيويورك، وذلك بوصفه عضواً في ائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية.

١٩٩٥ شارك في اجتماع فريق الخبراء المعني بضحايا الحرب وتجاوزات السلطة السياق الدولي وانتخب مقرراً لذلك الفريق، وانعقد هذا الاجتماع بناء على دعوة من فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، بالنمسا. وقامت اللجنة بوضع خطة عمل شاملة لمنع حدوث ضحايا ولحماية ضحايا الجرائم وتجاوزات السلطة وتقديم المساعدة لهم، وذلك عملاً بإعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة.

١٩٩٥ عمل عضواً في لجنة الخبراء للنظر في تعديلات تُدخَل على مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتقديم اقتراحات بهذه التعديلات. وقد أُنشئت هذه اللجنة من قبل الرابطة الدولية للقانون الجنائي ومعهد Max Planck للقانون الجنائي والدولي.

١٩٨٥ عمل بوصفه خبيراً استشارياً لدى الأمم المتحدة معنياً بمشروع يتعلق بإعداد الخطط الرامية إلى إصلاح نظام العدالة الجنائية لناميبيا، روما، إيطاليا.

١٩٨٥ عمل خبيراً استشارياً لدى مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المسيئين، ميلان، إيطاليا (١٩٨٥) و كاراكاس، فترويلا (١٩٨٠) وفي الاجتماعات التحضيرية الإقليمية والآقاليمية بلاهاي، هولندا (١٩٨٠)، وأديس أبابا، إثيوبيا (١٩٧٨) ولوساكا، زامبيا (١٩٧٥).

١٩٨٤ عمل خبيراً استشارياً بالنسبة إلى فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع لمركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية وشارك في وضع مشروع إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة.

خبير/ضيف محاضر

٢٠٠٦ عمل بوصفه خبيراً في حلقة دراسية نظمتها رابطة المحامين الموزمبيقية برعاية مؤسسة Friedrich Ebert وموضوع الحلقة هو "المحكمة الجنائية الدولية: محكمة للمستقبل" في مدينة مابوتو، موزنبيق، في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ وقدم ورقة بعنوان "المحكمة الجنائية الدولية: تجربة بوتسوانا".

٢٠٠٥ عمل بصفته محاضراً زائراً وألقى محاضرة بعنوان "العلاقات بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" في الدورة السابعة المعقودة في مدرسة الحقوق بسالسبورغ، سالسبورغ، النمسا، ٨ — ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

٢٠٠٤ عمل أستاذاً محاضراً وزائراً وألقى محاضرة عن جريمة الإبادة الجماعية أثناء الحلقة التدريبية بالمحكمة الجنائية الدولية لفائدة المسؤولين الحكوميين الأفارقة نظمتها جامعة نوتينغهام وجامعة كيب تاون، بكيب تاون، بجنوب إفريقيا، ٢٨ حزيران/يونيه، ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٢٠٠٣ عمل محاضراً زائراً وألقى محاضرة عن "التكتم أثناء الادعاء أمام المحاكم الوطنية والدولية" في نطاق سلسلة المحاضرات التي يلقيها الضيوف بمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، هولندا، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. انظر الموقع على الإنترنت: http://www.icc-cpi/otp/lecturers_dn.html.

٢٠٠٢ عمل أستاذاً زائراً محاضراً بكلية الحقوق، جامعة تيرامو، إيطاليا، ٢٥ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٠. ألقى محاضرات حول وضع الفرد في القانون الدولي واستخدام القوة بموجب ميثاق الأمم المتحدة وحول جرائم الإبادة الجماعية والعدوان.

٢٠٠١	عمل أستاذاً زائراً محاضراً بكلية الحقوق، جامعة كيب تاون، جنوب إفريقيا، آب/أغسطس ٢٠٠١. ألقى محاضرات عن جرائم العدوان والإبادة الجماعية.
٢٠٠٠	عمل مستشاراً بحلقة العمل المكرسة للمرأة في إفريقيا والعدالة ما بين الجنسين بالمحكمة الجنائية الدولية نظمتها الجامعة النسائية من أجل تحقيق العدالة للمرأة بالتعاون مع وحدة القانون والأعراق والبحوث المتعلقة بالجنسين في جامعة كيب تاون، كيب تاون، جنوب إفريقيا ٢٤ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠.
٢٠٠٠	عمل أستاذاً محاضراً زائراً بمدرسة سالسبورغ للقانون الجنائي الدولي، سالسبورغ، النمسا، في آب/أغسطس ٢٠٠٢. ألقى محاضرات عن جريمتي العدوان والإبادة الجماعية وعن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.
١٩٩٩	عمل مديراً علمياً بمدرسة غابورون للاختصاصات الجنائية الدولية، غابورون، بوتسوانا (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩).
١٩٩٩	عمل أستاذاً زائراً محاضراً بمدرسة سالسبورغ للقانون الدولي، سالسبورغ، النمسا، وألقى محاضرات عن جريمة الإبادة الجماعية.
١٩٩٩	عمل مستشاراً بالنسبة للحلقة التدريبية لفائدة مدربي أفراد الشرطة نظمتها في ساربكو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بغابورون، بوتسوانا.

العضوية

٢٠٠٦ – حتى الآن	عضو اللجنة الاستشارية، مكتب بحوث جرائم الحرب، الجامعة الأمريكية، واشنطن العاصمة.
٢٠٠٦ – حتى الآن	عضو المجلس الاستشاري الدولي التابع لمدرسة الامتياز العليا، جامعة كولونيا، ألمانيا
٢٠٠٥ – حتى الآن	عضو، هيئة التحرير للمجلة القانونية الصادرة عن جامعة بوتسوانا
٢٠٠٤ – حتى الآن	عضو، الجمعية القانونية لإفريقيا الشرقية
١٩٧٢ – حتى الآن	عضو، الجمعية القانونية لأوغندا
١٩٨٨ – حتى الآن	عضو مجلس الجمعية الدولية لإصلاح القانون الجنائي
١٩٩٠ – حتى الآن	عضو هيئة التحرير لمنتدى القانون الجنائي: وهو مجلة دولية
١٩٨٦ – ١٩٩٠	عضو هيئة التحرير للمجلة المعنية بالعنف والعدوان والإرهاب

١٩٨٥ – حتى الآن عضو مجلس تحرير مجلة الكنيسة والدولة

١٩٧٥ – ١٩٨٠ عضو اللجنة التنفيذية لجمعية الهلال الأحمر الأوغندي

١٩٧٥ – ١٩٨٠ عضو المجلس القانوني (اللجنة التنفيذية) للجمعية القانونية في أوغندا

الأنشطة الآكاديمية

مدرس للمواد التالية:

١٩٧١ – ١٩٧٨ جامعة ماكيريري، أوغندا:
القانون الدولي العام، الإجراءات الجنائية، الإجراءات المدنية، الأدلة، قانون الأسرة، وقانون رابطات الأعمال

١٩٨٤ – ٢٠٠٦ جامعة بوتسوانا، بوتسوانا:
القانون الدولي العام، والقانون الجنائي الدولي، وقانون حقوق الإنسان الدولي، والإجراءات الجنائية، الأدلة، القانون الدستوري، القانون الإداري، والأخلاقيات القانونية

١٩٩٣ – ١٩٩٤ جامعة كولومبيا البريطانية، فانكوفر، كندا:
قانون حقوق الإنسان الدولي

الإدارة الأكاديمية

١٩٨٥ – ١٩٩٣ عمل مديراً لقسم القانون، بجامعة بوتسوانا. مسؤول عن تنسيق الحلقات الدراسية والبرامج التي تقدم؛ القيام، بالتعاون مع عميد الكلية، بوضع اقتراحات ترمي إلى تنقيح وتحسين البرامج، وتعزيز البحوث، وتنفيذ السياسة الأكاديمية، وإعداد ميزانية القسم، وجودة أداء الموظفين وتعيينهم وإسداء المشورة للعميد حول سلك المدرسين، والعناية بالطلاب والنهوض بشؤونهم وما إلى ذلك. وعمل كذلك ضمن العديد من اللجان الجامعية أو ترأس هذه اللجان بما فيها لجنة التأديب واللجان التي عالجت التهم المتعلقة بالتحرش الجنسي.

متفقد خارجي

أدى بوصفه متفقداً خارجياً دور الأمين على المعايير العلمية في الجامعات واعتماد نتائج الامتحانات، وتفقد نصوص الامتحانات، وأشرف على الأطروحات.

٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ جامعة سوازيلاند، كوالوسيني، سوازيلاند

١٩٩٨ – ٢٠٠٢	جامعة دار السلام، تنزانيا
١٩٩٣	جامعة سوازيلاند، كوالوسيني، سوازيلاند
١٩٩٢ – ١٩٩٣	الجامعة الوطنية في ليسوتو، روما، ليسوتو
١٩٩١ – ١٩٩٣	جامعة زامبيا، لوساكا، زامبيا
١٩٨٧ – ١٩٩٠	جامعة نيروبي، نيروبي، كينيا

مستشار خارجي

٢٠٠٠	عمل مستشاراً خارجياً لجامعة دار السلام: قرأ وحرر تقييماً مفصلاً لمنشورات المرشحين لشغل منصب أستاذ مساعد أو أستاذ.
١٩٩٤	عمل مستشاراً خارجياً لجامعة لاغوس، آكوكا، يابا، نيجيريا: قرأ وحرر التقييم المفصل لمنشورات المرشحين لمنصب أستاذ مساعد.

التحقيق في المقالات قبل النشر

٢٠٠٤	حقق في مقال قُدّم إلى المجلة القانونية لجنوب إفريقيا وأسدى المشورة حول قابليتها للنشر.
٢٠٠٠	حقق في مقال قُدّم إلى مجلة ملبورن للقانون الدولي وأبدى مشورته حول قابليتها للنشر.

المنشورات

الكتب

- Criminal Law and Procedure in Botswana (Kluwer Law International Publishers, Deventer, Netherlands, 2007) – forthcoming.
- With K. Solo, Legal Ethics in Botswana: Cases and Materials (University of Botswana, Department of Law, Private Bag 0022 Gaborone. 2004. ISBN No. 99912-949-5-3) [448 pages]
- Constitutional Law in Botswana, International Encyclopaedia of Laws (Kluwer International Publishers, Deventer, Netherlands. 2002. ISBN 90 6544 9442 and ISBN 90K 330 022X). Republished by Pula Press, Gaborone, Botswana, 2002. ISBN 999 61 97 4) [323 pages]
- Criminal Procedure in Botswana: Cases and Materials (3rd) (Pula Press, Gaborone, 2002, ISBN 99912-61-61-3). [506 pages]
- Criminal Law and Procedure in Uganda (in the International Encyclopaedia of Laws, Prof. Dr. L. Dupont and Prof. Dr. C. Fijnaut of Leuven University (eds.), Kluwer Law International Publishers, Deventer, Netherlands. 1996. ISBN 900 T 337 0085). [329 pages]
- Eddembe Lyaffe [a treatise written in the Luganda language, literally meaning "Our Rights"; it discusses various aspects of human rights and has four appendices which are translations of key United

Nations human rights instruments], (Nabinene Emporium Ltd., P.O. Box 3675 Kampala, Uganda. 1995). Published with the assistance of the Danish Agency for International Development (DANIDA). [201 pages]

- English - Luganda Law Dictionary (University of Botswana. 1993. ISBN 99912-0-082-7). (Indexed in The African Book Publishing Record, West Sussex, England, 1994). [149 pages]
- Antigone: a Greek Play by Sophocles (a translation into the Luganda language. Marianum Press, Kampala, Uganda. 1989). [63 pages]

طبعات مستنسخة

- The International Protection of Refugees (Doctoral dissertation submitted to New York University School of Law, 1975). [379 pages]
- Police Powers and the Rights of the Individual in Uganda (Makerere University, Kampala, Uganda, 1973). [134 pages]

فصول في كتب

- "Sentencing at the International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia", in Andre Klip and Goran Sluiter (eds), Annotated Leading Cases of International Criminal Tribunals: The International Criminal Tribunal for Yugoslavia, Vol. XV (Intersentia, Antwerp, 2007) - forthcoming.
- "Participation in Crime in Botswana" in Ulrich Sieber (ed.) Participation in Crime: Criminal Liability of Leaders of Criminal Groups and Networks – A Comparative Analysis (Max Planck Institute for Foreign and International Criminal Law. Freiburg. 2007 - forthcoming.
- "Expeditious Trial" in Andre Klip and Goran Sluiter (eds.), Annotated Leading Cases of International Criminal Tribunals: The Special Court for Sierra Leone, Vol. 9 (Intersentia, Antwerp, 2006. ISBN 90-5095. [at pp. 690-697]
- "Right to Counsel" in Andre Klip and Goran Sluiter (eds.), Annotated Leading Cases of International Criminal Tribunals: The International Criminal Tribunal for Yugoslavia, Vol. 8 (Intersentia, Antwerp, 2005. ISBN 90-5095-397-2). [at pp. 375-386]
- "Forcible Transfer of Children" in Shelton, Dinah (ed.) Encyclopaedia of Genocide and Crimes Against Humanity, 3 vols. (Detroit, Mich: Macmillan Reference, United States of America, 2005. ISBN 0028658477). [at pp. 370-376]
- ("The Indictment", in Andre Klip and Goran Sluiter (eds), Annotated Leading Cases of International Criminal Tribunals: The International Criminal Tribunal for Rwanda, Vol. 6 (Intersentia, Antwerp, 2003. ISBN 90-5095-319-0). [at pp. 49 - 58]
- "Preliminary Matters: the Indictment", in Andre Klip and Goran Sluiter (eds.), Annotated Leading Cases of International Criminal Tribunals: The International Criminal Tribunal for Yugoslavia, Vol. IV (Intersentia, Antwerp, 2002. ISBN 90-5095-213-5). [at pp. 58-68]
- "Social Change and Organised Crime in Southern Africa", in Apollo Rwomire (ed.), Social Problems in Africa (Praeger Publishers, Westport, CT., United States of America, 2001. ISBN 0-275-96343-8). [at pp.209-228]
- "The African Great Lakes Region and the International Criminal Tribunal for Rwanda", in ELSA (eds.), International Law as we Enter the 21st Century (Berlin Verlag Arno Spitz GmbH, 2001. ISBN 3-8305-0249-4). [at pp. 73-85]
- "The Implementation of the ICC Statute within the Southern African Community (SADC)", in Claus Kress & Flavia Lattanzi (eds.), The Rome Statute and Domestic Legal Orders, Volume I: General Aspects and Constitutional Issues (Nomos Verlagsgesellschaft, Baden-Baden, Germany, 2000. ISBN 88-8784-00-2). [at pp. 169-182]
- "Preliminary Rulings Regarding Admissibility", in Otto Triffterer (ed.), Commentary on the Rome Statute of the International Criminal Court (Nomos Verlagsgesellschaft Baden-Baden, Germany, 1999. ISBN 3-7890-6173-5). [at pp. 395-404]

- "Genocide: A Crime Against Mankind", in Gabrielle Kirk McDonald and Olivia Swak-Goldman (eds.), The Law and Enforcement of International Offences – The Experience of International and National Courts (Kluwer Law International, The Hague, Netherlands, 1999. ISBN 90-411-1133-6). [at pp. 113-140]
- "Controlling Executive Power in Southern Africa: the Role of the Courts and Administrative Tribunals", in Hugh Corder and Tiyanjana Maluwa (eds.), Administrative Justice in Southern Africa (University of Cape Town, Cape Town, 1997. ISBN 0-7992-1892-8). [at pp. 95-116]
- "Reparations in the Criminal Law: the Case of Uganda", in Albin Eser and Susanne Walther Wiedergutmachung im Strafrecht: Internationale Perspektiven (edition iuserim, Max Planck Institute for Foreign and International Criminal Law, Freiburg, Germany, 1997. ISBN 3-86113-971-5). [at pp. 319-354]
- "Issues of Implementation and Co-ordination", with Roger Clark, in Yael Danieli, Nigel Rodley and Lars Weisaeth (eds.) International Responses to Traumatic Stress (Baywood Publishing Company, Amityville, N.Y., 1995. ISBN 0-89503-132-9). [at pp. 425-437]
- "Victims of Crime and their Rights", in T.M. Mushanga (ed.) Criminology in Africa, (United Nations International Crime and Justice Research Institute, Rome, 1992. ISBN 92-9078-021-6). [at pp. 21-42]
- "The Rights of Children in Botswana", in The Rights of the Child (Initiative Ltd., Nairobi 1989. ISBN 9966-42-001-0). [at pp. 25-31]
- "Human Rights: A Legal Perspective", in D. Rubadiri (ed.), Human Rights and You, (Macmillan Botswana Ltd. 1989. ISBN 0-333 52364-4). [at pp. 11-16]
- "Arbitrary Deprivation of Life: Controls on Permissible Deprivations", in B.G. Ramcharan (ed.) The Right to Life in International Law, (Martinus Nijhoff Publishers, Netherlands, 1985. ISBN 90-247-3074-0). [at pp. 245-283]

استعراض الكتب

- Review of D. Dyzenhaus, Hard Cases in Wicked Legal Systems: South African Law in the Perspective of Legal Philosophy (Oxford: Clarendon Press 1991) 28 Canadian Journal of African Studies 150-153 (1994).

مقالات في مجلات يحقق فيها دوليا نظراء

- "Bringing Aggressors to Justice: From Nuremberg to Rome" 4 University of Botswana Law Journal, pp. 4-32 (2005).
- "The SADC Protocol against Corruption: Example of the Region's Response to an International Scourge", with Zein Kebonang, 1 University of Botswana Law Journal, pp. 85-119 (2005).
- "Prosecutorial Discretion before National Courts and International Tribunals", 2 Journal of International Criminal Justice, pp. 124-144 (2005).
- "Triggering the Jurisdiction of the International Criminal Court", 4 African Human Rights Law Journal pp. 256-274 (2004).
- "Defining the Crime of Aggression: An Important Agenda Item for the Assembly of States Parties to the Rome Statute of the International Criminal Court", Acta Juridica Journal, pp. 256- 286 (2003) (University of Cape Town, South Africa).
- "Aggression Under the Rome Statute of the International Criminal Court" 71 The Nordic Journal of International Law, pp. 497-521 (2002).
- "The Ethical Obligations of Counsel in Criminal Proceedings: Representing an Unwilling Client", 12 Criminal Law Forum: An International Journal, pp. 487-507 (2001).
- "Genocidal Conflict and the International Criminal Tribunal for Rwanda", 48 Netherlands International Law Review, pp. 31-65 (2001).

- "Minimum Sentences and their Effect on Judicial Discretion", 31 Crime, Law and Social Change: An International Journal, pp. 363-384 (1999).
- "Crime Prevention in Southern Africa: A Legal Perspective", 32 The Comparative and International Law Journal of Southern Africa 247-265 (1999).
- "The International Criminal Court: Jurisdictional and Related Issues", 10 Criminal Law Forum: an International Journal, pp. 87-120 (1999).
- "Police Informers and Agents Provocateurs: Accomplices or Handmaidens of the Law? Perspectives from the Courts of Eastern and Southern Africa" 9 Criminal Law Forum: an International Journal, pp. 151-169 (1998/99).
- "Indigenous Justice Systems: An Eastern African Perspective", 24 Indian Socio-Legal Journal, pp. 23-30 (1998).
- "When Crime Crosses Borders: A Southern African Perspective", 41 Journal of African Law, pp. 192-200 (1997) (University of London).
- "Witchcraft as a Criminal Defence, From Uganda to Canada and Back", 24 Manitoba Law Journal, pp. 38-59 (1996) (University of Manitoba).
- "Rules of Procedure and Evidence of the International Tribunal for the Former Yugoslavia" 5 Criminal Law Forum: an International Journal, pp. 507-555 (1994). Reprinted as a chapter in Roger Clark and Madeleine Sann (eds.), The Prosecution of International Crimes (Transaction Publishers, Rutgers - The State University of New Jersey, New Brunswick, N.J., 1996. ISBN 1-56000-269-7). [at pp. 293-341]
- "Victims of Abuse of Power, with Special Reference to Africa" 28 University of British Columbia Law Review, pp. 171-192 (1994). Reprinted in 60 The Review of the International Commission of Jurists, pp. 199-219 (1998).
- "The Poisoned Tree: Responses to Involuntary Confessions in Criminal Proceedings in Botswana, Zambia, and Uganda" 5 African Journal of International & Comparative Law, pp. 609-633 (1993). (London). Reprinted as a chapter in M. Cherif Bassiouni and Ziyad Motala (eds.), The Protection of Human Rights in African Criminal Proceedings (Martinus Nijhoff Publishers, Dordrecht, Netherlands. 1995). [at 83-102]
- "The Police, Human Rights, and the Constitution: An African Perspective", 15 Human Rights Quarterly, pp. 465-484 (1993) (John Hopkins University Press). This article was abstracted in the 1994 International Political Science Abstracts (27 Rue Saint-Gallium, 75341 Paris Cedex 07, France).
- "Religious Liberty and the Law in Botswana Today," 34 Journal of Church and State, pp. 843-862 (1992) (Baylor University).
- "La religion et la loi au Botswana aujourd'hui" 43 Conscience et Liberte, pp. 89-93 (1992) (Bern, Switzerland).
- "Extenuating Circumstances in Capital Offences in Botswana", 2 Criminal Law Forum: an International Journal, pp. 235-268 (1991).
- "Compensating the Victims of Crime in Botswana", 33 Journal of African Law, pp. 157-171 (1989) (University of London).
- "The Right to Legal Representation in Botswana", (1988) Israel Yearbook on Human Rights, pp. 211-227 (Tel Aviv University).
- "Religion, the Law and the State in Africa", 28 Journal of Church and State, pp. 268-287 (1986) (Baylor University).
- "The Right to Return Home in International Law", 21 Indian Journal of International Law, pp. 335-351 (1981).
- "The Nature and Function of Marriage Gifts in Customary African Marriages", 23 American Journal of Comparative Law, pp. 682-704 (1975) (University of California).
- "The Consul as a Defendant: His Amenability to the Jurisdiction of the Receiving State", 15 Indian Journal of International Law, pp. 333-350 (1975).

- "The International Court, Impartiality and Judges Ad Hoc", 13 Indian Journal of International Law, pp. 207-230 (1973). This article was included in J.C. Merrills, A Current Bibliography of International Law, (Butterworths, London, 1978), p. 188.
- "The Tanzania Nationalisation Laws", 3 Eastern African Law Review, pp. 1-23 (1970) (The University of Dar es Salaam).

مؤتمرات وأوراق أخرى

- "Reparations for Victims of Crime in Uganda" in Eduardo Vetere & David Pedro, Victims of Crime and Abuse of Power: Festschrift in honour of Irene Melup (11th United Nations Congress on Crime Prevention and Criminal Justice, Bangkok, April 2005).
- "Bringing Aggressors to Justice: From Nuremberg to Rome" presented as an inaugural lecture at the University of Botswana, Gaborone, 13 April 2005.
- "The Right to Legal Representation before the International Tribunal for the former Yugoslavia", presented at the 18th International Conference of the International Society for the Reform of Criminal Law, Montreal, Canada, 8 - 12 August 2004.
- "The Independence of the Judiciary" presented at the SADC Chief Justices' Conference, Kasane, Botswana, July 2004.
- "Prosecutorial Discretion before National and International Tribunals" delivered as part of a series of Guest Lectures at the Office of the Prosecutor of the International Criminal Court, The Hague, Netherlands, 19 December 2003. See website: http://www.icc-cpi/otp/lecturers_dn.html.
- "Implementation of the Rome Statute: Making the National Criminal Justice Systems Able in Law" presented at the Annual International Criminal Law Network, The Hague, Netherlands 17 - 19 December 2003.
- "Triggering the Jurisdiction of the International Criminal Court" presented at a Symposium on "Civil Society and Justice in Zimbabwe", Johannesburg, South Africa, 11 - 13 August 2003.
- "The Definition of the Crime of Aggression: Challenge facing the Assembly of States Parties" presented at the International Conference on 'The International Criminal Court: Some Questions and Answers from the Arab Region" at Cairo, Egypt, 9 - 11 May 2002.
- "Rwandan Adventists on Trial for Genocide" (2000) Adventist Lawyer 36.
- "Treatment of Prisoners and the International Law of Human Rights", paper presented at the Seminar for Heads of Penitentiary Institutions of African Countries, Harare, Zimbabwe, 23 February - 5 March 1988.
- "The Death Penalty in Botswana", a paper presented at the "Reform of the Criminal Law" Conference, Inns of Court, London, 26 - 29 July 1987. (Cited by Roger Hood in The Death Penalty, Oxford University Press, Oxford, 1989).
- "The Prisoner and Human Rights", in K. Frimpong (ed.), The Law, the Convict and the Prisons (Mimeograph), University of Botswana, Gaborone, 1987. [at pp. 210-224]
- "Capital Punishment in Botswana" with M.J.A. Glickman in United Nations, Crime and Criminal Justice Newsletter, 12 and 13 (November 1986), 51.
- "A Magna Carta for Victims of Crime", in Departmental Seminar Papers, Vol. I (1985/1986).
- "Christianity and Human Rights", a paper presented at a workshop organized by the Department of Theology and Religious Studies (University of Botswana, 1985).
- "Group Victims of Crime and other Illegal Acts Linked to the Abuse of Public Power with Special Reference to Africa", (paper prepared for the Crime Prevention and Criminal Justice Branch of the United Nations Centre for Social Development and Humanitarian Affairs, New York, 1983). Cited in the Working Paper Prepared by the United Nations Secretariat for the 7th United Nations Congress on the Prevention of Crime and Treatment of Offenders, Milan, Italy. UN Doc. A/CONF.121/6, 1 August 1985.

- "The Church in an Emerging Legal System: The Case of Uganda", a paper presented at the International Christian Lawyers' Conference, Geneva, Switzerland, 1981.
- "Torture: A Crime Against Human Dignity", an article published in The Exposure magazine, Kampala, Uganda. 1980.

المنشورات المقبلة

- "The Abuse of Process Doctrine in the Administration of Criminal Justice before National Courts and International Tribunals."

الأوسمة والمنح

٢٠٠٦	أستاذ زائر، معهد ماكس بلانك للقانون الجنائي الدولي والأجنبي، فرايبورغ، ألمانيا.
١٩٩٦	مُنح ميدالية من قبل الجمعية الدولية لإصلاح القضاء الجنائي، فانكوفر، كندا، اعترافاً له بما قام به من إصلاح في مجال قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الجنائي.
١٩٩٥	أستاذ زائر، معهد ماكس بلانك للقانون الجنائي الدولي والأجنبي، فرايبورغ، ألمانيا.
١٩٨٢	زميل بمعهد بحوث القانون الدولي والعلاقات الدولية، أكاديمية لاهاي للقانون الدولي، لاهاي، هولندا.

المهارات اللغوية

- يجيد اللغة الإنكليزية كتابةً وتخاطباً.
- يجيد لغة لوغندا تحدثاً وكتابةً
- يجيد لهجة كيسواحيلي
- يجيد إلى حد ما اللهجتين كينواروندا وكيروندي
- ملم ببعض مبادئ الألمانية
- يحسن استعمال الحاسوب

***

٤- برماناند، جان أنجيلا (ترينيداد وتوباغو)

[الأصل بالإنكليزية]

مذكرة شفوية

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية ترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتتشرف، بالإشارة إلى المذكرة الموجهة من هذه المحكمة ICC-ASP/6/S/10 المؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، المتضمنة للقرار الذي اتخذته مختلف أجهزة المحكمة والقاضي بفتح باب الترشيح للانتخابات لملء ثلاثة شواغر قضائية ترتبت على استقالة القاضية مورين هاردينغ كلارك من أيرلندا واستقالة القاضي كارل تاء هادسون-فيليبس من ترينيداد وتوباغو التي يسري مفعولها اعتباراً من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ واستقالة القاضي كلود جوردا من فرنسا الذي تسري استقالته اعتباراً من ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

وتتشرف البعثة الدائمة لجمهورية ترينيداد وتوباغو كذلك بإبلاغ أمانة جمعية الدول الأطراف بأن حكومة ترينيداد وتوباغو قررت ترشيح قاضية الاستئناف (المتقاعدة) السيدة جان برماناند، وهي من رعايا ترينيداد وتوباغو لملء الشغور الحاصل في الفترة المتبقية من مدة القاضي هادسون-فيليبس المستقيل، إبان الانتخابات المقرر إجراؤها في الدورة السادسة لجمعية الدول الأطراف بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وترفق بهذه المذكرة نسخة من السيرة الذاتية للقاضية برماناند.

ووعياً من حكومة ترينيداد وتوباغو بما يحفل به سجلها من مشاركات في المسائل التي تعنى بها المحكمة الجنائية الدولية، وقد بدأت تلك المشاركات قبل اعتماد نظام روما الأساسي وقبل دخوله حيز التنفيذ، تفخر الحكومة بترشيح القاضية برماناند وهي حقوقية متميزة ذات مؤهلات عالية وخبرة طويلة بوصفها محامية ومستشارة محكمة عليا وقاضية استئناف وعضو في لجنة الإصلاح القانوني لترينيداد وتوباغو، للحلول محل السيد هادسون-فيليبس.

وحكومة ترينيداد وتوباغو واثقة تماماً من أن القاضية برماناند تفي بالمعايير المبيّنة في الفقرة ٣ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي وبالأحكام الواردة في المادة ٣٦، الفقرة ٣ (ب) ('١') من النظام المذكور من حيث ما لها من المؤهلات في مجال القانون الجنائي. بالإضافة إلى ذلك، يتمشى ترشيحها مع المقتضيات التي تجعل تشكيلة المحكمة تمثل توازناً مقسطاً بين القضاة من الجنسين كما هو منصوص عليه في الفقرة ٨ (أ) ('٣') من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

...

***

بيان المؤهلات

البيانات الشخصية

تاريخ الميلاد:	٢٤ حزيران/يونيه ١٩٣٧
الجنسية:	من رعايا ترينيداد وتوباغو
الوضع العائلي:	متزوجة

المؤهلات

١٩٦١	تم قبولها محامية مترافعة، لينكولنز إن
١٩٦٢	تم قبولها محامية مترافعة، ترينيداد وتوباغو

الخبرة المهنية

١٩٦٢ – ١٩٦٥	مارست بصفة مستقلة مهنتها في ميداني القانون المدني والقانون الجنائي
١٩٦٥ – ١٩٧٩	محامية، مقر النائب العام – ترافع في المسائل الجنائية والمدنية بالمحكمة العليا والمحكمة المعنية بالشؤون الصناعية ومحكمة الاستئناف ومجلس الملكة الخاص
١٩٧٩ – ١٩٨٠	(قائمة بأعمال) محامية الخزانة – وزارة المالية
١٩٨٠ – ١٩٨٢	وكيل عام – راقبت جميع الدعاوي المدنية بدائرة المشورة التابعة للنائب العام، وأسدت المشورة حول مسائل تمس وتتعلق بالدولة
١٩٨١	عيّنت محامية رئيسية
١٩٨٣ – ١٩٩٣	مستشارة – مارست اختصاصها في المحاكم الجنائية والمحاكم القانونية بصدد مسائل تشمل الحقوق والمطالب الزوجية والمسائل الدستورية
١٩٩٣ – ٢٠٠٢	قاضية بمحكمة الاستئناف – مختصة بالمسائل المدنية والجنائية لدى جهات تشمل المحكمة الصناعية ومجلس الطعون الضريبية
٢٠٠١ – ٢٠٠٢	اضطلعت بمهام رئيسة القضاة في مناسبتين
٢٠٠٣	عُيّنت عضواً في اللجنة القضائية والخدمات القانونية ولجنة التراهة

٢٠٠٤	عُينت رئيسة للجنة الإصلاح القانوني
٢٠٠٦	عضو اللجنة الوطنية التي أُنشئت لوضع ورصد وتعزيز مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

أنشطة تدريبية أخرى

١٩٧٢	مُنحت زمالة من قبل الأمم المتحدة للوقوف على نظم المساعدة القضائية في كل من الولايات المتحدة وكندا وتقدمت بتوصيات لوضع نظام للمساعدة القضائية خاص بترينيداد وتوباغو
٢٠٠٢-	بدائل تسوية المنازعات – شهادة بخصوص القانون الأسري والطلاق – مهارات في مجال المساعي التوفيقية
٢٠٠٥/٢٠٠٤	شهادة بحضور الدورة الدراسية الأساسية والمتقدمة في مجال بدائل تسوية المنازعات

الأوسمة الممنوحة

٢٠٠٣	الوسام الذهبي شاكونيا
٢٠٠٢	متحف المشاهير، دير سان جوزيف، بورت أوف سباين

***

٥- سايغا، فوميكو (اليابان)

[الأصل بالإنكليزية]

مذكرة شفوية

تهدي سفارة اليابان في هولندا تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتتشرف-بالإشارة إلى المذكرة الصادرة عن المحكمة ICC-ASP/6/S/10 المؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧-بإبلاغ المحكمة الجنائية الدولية أن حكومة اليابان قررت تعيين السيدة فوميكو سايغا، سفيرة اليابان المكلفة بحقوق الإنسان والعضو حالياً في لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة، مرشحة لمنصب قاض بالمحكمة الجنائية الدولية في الانتخابات التي ستجري لملء ثلاثة شواغر قضائية إبان الدورة السادسة للجمعية المقرر عقدها في نيويورك في الفترة من٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وتعيين السفيرة سايغا مرشحة يتم وفقاً للفقرة ٤ (أ) ('١') من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي. بالإضافة إلى ذلك تحظى هذه المرشحة بتوصية من الفريق الوطني الياباني لدى محكمة التحكيم الدائمة.

والسفيرة سايغا مرشحة على القائمة باء لأغراض الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي وقد أثبتت كفاءتها في العديد من المجالات ذات الصلة بالقانون الدولي مثل القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وتتمتع بخبرة طويلة وبأهلية قانونية لها صلة وثيقة بالعمل القضائي الذي تضطلع به المحكمة، استناداً إلى عملها مدة سنين عديدة كدبلوماسية من اليابان متفرغة للعمل الدبلوماسي. ثم إن السفيرة سايغا، وبفضل ما كرسته من العمل في نطاق لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، لها معرفة جيدة وخبرات حسنة بالقضايا المتعلقة بالجنسين بما في ذلك العنف ضد المرأة. ويُرفق طيه البيان المُقدم وفقاً للفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي والسيرة الذاتية للسفيرة سايغا.

...

***

بيان المؤهلات

يقدم هذا البيان وفقاً للفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة ٦ من القرار ICC-ASP/3/Res.6 المتصل بالإجراءات المتعلقة بترشيح وانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

(أ) إن السفيرة فوميكو سايغا، المرشحة اليابانية لمنصب قاض بالمحكمة، شخص يتمتع بخلق عال وبالحيادية والنزاهة وهي تملك المؤهلات اللازمة لتعيينها في أعلى المناصب القضائية.

والسفيرة سايغا من بين أبرز الدبلوماسيين اليابانيين ذوي الخبرة بعلاقات اليابان مع الأمم المتحدة وقد شاركت مشاركة حثيثة وكثيفة في عملية وضع القوانين الدولية ولا سيما في مجال التعاون الاجتماعي عن طريق الأمم المتحدة. وأُتيحت لها كذلك فرصة العمل في الحكومة المحلية اليابانية، بمقاطعة سايتاما بوصفها نائبة للمحافظ وقدمت مساهمة كبرى في الارتقاء بالمقاطعة إلى أعلى مستويات الحكم الذاتي من حيث السياسة التي اتبعتها في مجال المساواة بين الجنسين. أما فيما يتعلق بمهنتها الدبلوماسية، فقد عُيّنت في مناصب مهمة نجحت فيها مثل منصب قنصل عام في سياتل (الولايات المتحدة الأمريكية) وسفيرة في البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة وسفيرة فوق العادة ومفوضة لدى مملكة النرويج وجمهورية أيسلندا. وقد برهنت على كفاءتها وقدرتها غير العاديتين من خلال ما اضطلعت به من الواجبات الدبلوماسية. وأخذاً بعين الاعتبار إنجازات السفيرة سايغا، فإن تعيينها مرشحة يابانية لشغل منصب قاض بالمحكمة قد اقتُرح أثناء اجتماع عقدته الحكومة وتقرر بعد النظر الدقيق في الإجراء الواجب الإتباع المنصوص عليه في الفقرة ٤ (أ) (’١‘) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

(ب) وتعين السفيرة سايغا مرشحة يابانية لمنصب قاض لإدراجها في القائمة باء وذلك لأغراض الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

لقد شاركت السفيرة سايغا مشاركة كثيفة في معالجة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان ولا سيما القضايا المتصلة بالمرأة وتطورت بفضل ذلك خبرتها البارزة في هذا الميدان. وشاركت مشاركة نشيطة في عملية التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي المداولات المتعلقة بالبروتوكول الاختياري للاتفاقية. ومن خلال عملها في هذا الميدان أثبتت كفاءتها في مجالات ذات صلة بالقانون الدولي كقانون حقوق الإنسان. اعتماداً على هذا الإنجاز، أصبحت السفيرة سايغا عضواً في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠١. علاوة على ذلك، واعترافاً لها بأنها من أبرز الخبراء بقضية حقوق الإنسان وأكثرهم تجربة في هذا الشأن في اليابان، عُيّنت سفيرة يابانية مكلفة بحقوق الإنسان. وقد سعت جاهدة بعد ذلك في سبيل تسوية قضايا حقوق الإنسان المطروحة على المجتمع الدولي ومنها قضية اختطاف كوريا الشمالية لمواطنين يابانيين، وذلك بحضور مؤتمرات نظمتها الأمم المتحدة ومنظمات أخرى فضلاً عن الحوار على المستوى الحكومي المتعلق بقضايا ذات صلة بحقوق الإنسان.

(ج) والمعلومات ذات الصلة بالفقرة ٨ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي هي التالية:

(١) السفيرة سايغا مؤهلة لتعيينها في أعلى المناصب القضائية في اليابان.

(٢) السفيرة سايغا مواطنة من رعايا اليابان واليابان عضو في المنطقة الآسيوية.

(٣) السفيرة سايغا أنثى.

(د) وتتمتع السفيرة سايغا بخبرة قانونية فيما يتعلق بمسائل المرأة تشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، العنف ضد المرأة من خلال عملها عضواً في اللجنة المعنية بمكافحة التمييز ضد المرأة منذ عام ٢٠٠١. ومساهمة السفيرة سايغا في أنشطة هذه اللجنة مساهمة مشهود لها بها وقوبلت بارتياح كبير من قبل المجتمع الدولي ولذلك أُعيد انتخابها عضواً في هذه اللجنة مرتين، في عام ٢٠٠٢ ثم في عام ٢٠٠٦.

(هـ) السفيرة سايغا مواطنة يابانية ولا تملك جنسية أية دولة أخرى.

رسالة موجهة من الفريق الوطني الياباني في محكمة التحكيم الدائمة

(الأصل باليابانية، الترجمة عن الإنكليزية)

يتشرف الفريق الوطني الياباني في محكمة التحكيم الدائمة بإبلاغ صاحب المعالي تارو آسو، وزير الشؤون الخارجية في اليابان، بأن الفريق المذكور قرر تعيين السيدة فوميكو سايغا، السفيرة اليابانية المكلفة بحقوق الإنسان والعضو حاليا في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة، مرشحة لمنصب قاض بالمحكمة الجنائية الدولية، في الانتخاب المقرر إجراؤه لملء الشواغر القضائية إبان الدورة السادسة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سنة ٢٠٠٧.

٦ تموز/ يوليه ٢٠٠٧

الفريق الوطني الياباني في محكمة التحكيم الدائمة

(التوقيع) القاضي توشيجيرو فاكاجيما

(التوقيع) القاضي سوجي ياماموتو

(التوقيع) القاضي نيسوكي آندو

(التوقيع) القاضي هيساتي أووادا

صاحب المعالي تارو آسو

وزير الشؤون الخارجية في اليابان

***

بيانات شخصية

الاسم:	فوميكو سايغا
تاريخ الميلاد:	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣
التعليم:	قسم اللغة الإنكليزية، جامعة طوكيو للدراسات الأجنبية (تخرجت في آذار/مارس ١٩٦٦)

المهنة

كانون الثاني/يناير ١٩٨٠	شعبة الاتفاقيات الدولية، مكتب المعاهدات
حزيران/يونيه ١٩٨٣	سكرتيرة أولى، البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

شباط/فبراير ١٩٨٨	مساعدة للمدير، شعبة السياسات بالأمم المتحدة، مكتب شؤون الأمم المتحدة
آذار/مارس ١٩٨٨	نائبة المدير، شعبة التعاون الاجتماعي، مكتب شؤون الأمم المتحدة
تموز/يوليه ١٩٨٩	مديرة، شعبة المحيطات، مكتب الشؤون الاقتصادية
آب/أغسطس ١٩٩٢	مستشارة، سفارة اليابان في الدانمرك
آذار/مارس ١٩٩٦	وزيرة، البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة
أيار/مايو ١٩٩٨	نائبة محافظ مقاطعة سايتاما، اليابان
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠	القنصل العام لليابان في سياتل
تموز/يوليه ٢٠٠٢	سفيرة، البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ – نيسان/أبريل ٢٠٠٧	سفيرة فوق العادة ومفوضة لدى مملكة النرويج
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ – نيسان/أبريل ٢٠٠٧	سفيرة فوق العادة ومفوضة لدى جمهورية أيسلندا
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ – حتى الآن	سفيرة مكلفة بحقوق الإنسان

عملها المتصل باللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والقضايا المتعلقة بالمرأة

كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ – حزيران/يونيه ١٩٨٣	مكلفة بالتحضير لتصديق حكومة اليابان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في شعبة الاتفاقيات الدولية، بمكتب المعاهدات.
١٩٨٥	حضرت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمرأة، نيروبي، كينيا، واجتماعاته التحضيرية في نطاق اللجنة المعنية بمركز المرأة (١٩٨٤ و١٩٨٥).
١٩٨٨ – ١٩٨٩	مديرة بالوكالة، مسؤولة، في جملة أمور، عن الشؤون النسائية بما في ذلك اللجنة المعنية بمركز المرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في اليابان بالتعاون مع الوزارات الأخرى.

١٩٩٦ – ١٩٩٨ مكلفة باللجنة الثالثة، بما في ذلك اللجنة المعنية بمركز المرأة وصياغة البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٩٩٨ – ٢٠٠٠ مستشارة لدى حاكم مقاطعة سايتاما معنية بقضايا الجنسين.
ومستشارة، لجنة صياغة النظام المتعلق بالمساواة بين الجنسين في مقاطعة سايتاما.

شباط/فبراير ١٩٩٩ وشباط/فبراير ٢٠٠٠
وضعت التحضيرات لاعتماد النظام المتعلق بالمساواة بين الجنسين في مقاطعة سايتاما في الحكومة المحلية الأولى لأجل استنان هذا النظام في اليابان.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ – حتى الآن
عضو، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

اجتماعات ومؤتمرات دولية أخرى

- الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٨٣ – ١٩٨٧، ١٩٩٠ – ١٩٩١، ١٩٩٦ – ١٩٩٧)
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة
- لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٨٣)
- منظمة العمل الدولية (١٩٨٨)
- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (١٩٨٨)
- منظمة الصحة العالمية (١٩٨٨)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (١٩٨٨)
- مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمواد المخدرة، فيينا (١٩٨٨)
- المنظمة البحرية الدولية (١٩٩١)
- اللجنة التحضيرية التابعة للجنة الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٩ – ١٩٩٢ في نيويورك وجامايكا)
- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٢ في ريو دي جانيرو)
- القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥ في كوبنهاغن)

---0---